الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ينظم ملتقى وطني افتراضي بعنوان

الأمن القانوني والتشريع الجنائي

المتطلبات والمعوقات

الأربعاء 29 أكتوبر 2025

عبر تقنية التحاضر عن بعد Google Meet

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د/ عبد الكريم قواسمية

مدير الجامعة

المدير العام للملتقى

أ.د/ طارق مخلوف

عميد الكلية

رئيس الملتقى

أ.د/ سعاد أجعود

رئيس اللجنة العلمية

أ.د/ دنيازاد ثابت

رئيس اللجنة التنظيمية

د/ هاجر شنيخر

رئيس اللجنة التقنية

د/ صالح زمال

Semi.sec.juridique.2025@gmail.com

الديباجة

يعد الأمن القانوني مبدأ من مبادئ دولة القانون الحديثة لما يضمنه من ثبات واستقرار في النظام القانوني الذي يتعامل الأفراد في نطاقه ويتعاقدون من خلال قواعده وينتظمون بالنسبة لالتزاماتهم تجاه السلطة العمومية تبعا لمقتضياته فغدى بذلك مطلبا أساسيا لقيام دولة القانون لا غنى عنه من أجل حماية الحقوق والحريات وحفظ وتعزيز الشعور بالعدالة والمساواة أمام القانون وضمان استقرار المعاملات وتحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في ظل ما يعرفه العالم المعاصر من تطورات متلاحقة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي او الاجتماعي بشكل أصبحت معه هذه التحولات توحي بعدم الاستقرار في النظام القانوني الذي يخضع الافراد له .

ولقد أصبح مبدأ الأمن القانوني من المفاهيم الأكثر تداولا في المجال القانوني حاليا خصوصا بعد تكريسه دستوريا من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 في موضعين الأول ضمن نص ديباجة الدستور التي جاء فيها "يكفل الدستور الفصل بين السلطات والتوازن بينها واستقلال العدالة والحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية وضمان الأمن القانوني والديمقراطي" والثاني ضمن الفصل الأول المخصص للحقوق الاساسية والحريات العامة وتحديدا ضمن نص المادة 34 التي جاء فيها "تحقيقًا للأمن القانوني تسهر الدولة عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات على ضمان الوصول اليه ووضوحه واستقراره" وذلك حماية للحقوق والحريات من الآثار السلبية للعمل التشريعي".

ويمكن تطبيق فكرة الأمن القانوني التي تستند على استقرار المراكز القانونية وعدم المساس بها في العلاقات كافة سواء تعلق الأمر بقضايا حقوقية أو ادارية أو جنائية بما فيها القواعد التي تندرج ضمن فروع القانون العام كالقانون الجنائي ذلك أن هذا المبدأ يكتسي أهمية خاصة بل ويتزايد الاهتمام به أكثر في ظل التشريع الجنائي نظرا لارتباط هذا التشريع بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان وبضمانات المحاكمة العادلة.

و حتى يتحقق الأمن القانوني في التشريع الجنائي لابد من تكريس العديد من المستلزمات والمقومات ومواجهة العديد من المعوقات التي تعترضه وتحول دون تحقيقه في التشريع الجنائي سنحاول ابرازها من خلال هذا الملتقى .

أهمية الملتقى

إن دراسة موضوع الأمن القانوني والتشريع الجنائي يكتسي اهمية بالغة من عدة جوانب :

- أهمية نظرية تتمثل في إبراز الأسس الفقهية والقانونية لمبدأ الأمن القانوني باعتباره أحد المقتضيات الدستورية ومبدأ عام يحكم العمل التشريعي.

أهمية عملية تتجلى في :

- إبراز دوره في حماية الحقوق الاساسية للأفراد من خلال نصوص جنائية واضحة ومستقرة ما يضمن الثقة في النظام القانوني والعدالة الجنائية خصوصا بالنظر إلى التحديات الجديدة التي يواجه المشرع الجنائي في ظل تطور الجريمة وتعدد صورها كالجريمة الالكترونية والجريمة المنظمة وهو ما قد يؤدي الى تضخم تشريعي وغموض نصوص يهددان الأمن القانوني.
- تحديد الآثار الناجمة عن تحقق الأمن القانوني في إطار القوانين الجنائية والالتزامات التي يفرضها المشرع على عاتق السلطات المعنية بصياغة القانون وتشريعه وتنفيذه ومدى انعكاس ذلك على العدالة الجنائية التي يصبو المشرع إلى تحقيقها بصياغة القانون وتشريعه - كون هذه الدراسة تعد مزيج بين السياسة التشريعية والسياسة الجنائية والمبادئ التي تقوم عليها دولة القانون وسيادتها، ولهذه النقطة تأثيرات كبيرة على الواقع

أهداف الملتقى

يهدف هذا الملتقى الى محاولة الإجابة على الإشكالات التي يثيرها، من خلال تحديد مقاصد مبدأ الأمن القانوني ومقوماته والمعوقات التي تعترضه وتوضيح العلاقة الجدلية بين متطلبات الامن القانوني وضرورات التشريع الجنائي وتدفع نحو صياغة قوانين جنائية دقيقة ومتوازنة تحقق حماية المجتمع مع احترام الحقوق والحريات الفردية

إشكالية الملتقى

أتى هذا الموضوع حاملا على كاهله تساؤلا جوهريا بنيت عليه مفاصل الملتقى ذاته وهو العلاقة الجدلية بين الأمن القانوني والتشريع الجنائي ودور هذه العلاقة في بناء دولة القانون مصاغة في التساؤل التالي :

كيف يساهم التشريع الجنائي في تحقيق الأمن القانوني من جهة وكيف يساهم مبدأ الأمن القانوني في ضمان عدالة وفعالية التشريع الجنائي من جهة اخرى ؟

محاور الملتقى

المحور الأول : التأصيل التاريخي والمفاهيمي للأمن القانوني

أولا / نشأة مبدأ الأمن القانوني وتطوره.

ثانيا/ مفهوم مبدأ الأمن القانوني.

01/ تعريف مبدأ الأمن القانوني وعلاقته بصور الأمن الأخرى.

02/ الأسس الفقهية والدستورية لمبدأ الامن القانوني.

المحور الثاني: الضمانات القانونية والقضائية لمبدأ الأمن القانوني

أولا/ الضمانات القانونية.

01/ التنظيم التشريعي للحقوق والحريات.

02/ آليات تحقيق التشريع لمبدأ الأمن القانوني.

ثانيا/ الضمانات القضائية لتكريس مبدأ الأمن القانوني.

01/ دور الاجتهادات القضائية في تكريس مبدأ الامن القانوني.

02/ دور الرقابة الدستورية في تكريس مبدأ الأمن القانوني.

03/ دور استقلالية القضاء في تكريس مبدأ الامن القانوني

المحور الثالث: مبادئ ومقومات الأمن القانوني في التشريع الجنائي

أولا/ مبدأ عدم رجعية القوانين.

ثانيا/ مبدأ احترام الحقوق المكتسبة.

ثالثا/ مبدأ الاستقرار التشريعي

رابعا/ مبدأ استقرار الاجتهاد أو التفسير القضائي

خامسا/ وضوح وجودة النص التشريعي

سادسا/ قابلية القانون للتوقع

المحور الرابع: معوقات تحقيق الأمن القانوني في التشريع الجنائي

أولا/ التضخم التشريعي في النصوص الجنائية.

ثانيا/ غموض النصوص الجنائية.

ثالثا/ عدم التناسب التشريعي في النصوص الجنائية.

رابعا/ الجرائم المستحدثة وانعكاسها على الأمن القانوني

أعضاء اللجنة العلمية

رئيس اللجنة : أستاذة التعليم العالي دنيازاد ثابت

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء
أ.د / طاهر دلول	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ سعاد نويري	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ محمد كتازة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ د/ نورة موسى	جامعة محمد الشريف مساعدية .سوق أهراس
أ.د/ دنيا زاد ثابت	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ سعاد عمير	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د / هدى عزاز	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ السايح بوساحية	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ حدة مبروك	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ خديجة خالدي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ أحمد الحمزة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ ريمة مقراني	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ شهرزاد نوار	جامعة العربي بن مهيدي .أم البواقي
د/ الطيب قريد	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ باديس الشريف	جامعة عباس لغرور .خنشلة
د/ بديعة شايفة	جامعة عمار الثليجي .الأغواط
د/ حفيظة خمايسية	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ حكيم زواي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ خولة غرايبية	جامعة الشادلي بن جديد .الطارف
د/ ريم مراحي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ زغلامي حسيبة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ سعاد أجعود	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ سهام شقطمي	جامعة باجي مختار .عنابة
د/ سهام قواسمية	جامعة محمد الشريف مساعدية .سوق أهراس
د/ شريفة خالدي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ صابرة شعنبي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ عائشة موسى	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ طلال جديدي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء
أ.د/ صونية بن طيبة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ طارق مخلوف	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ عز الدين عثماني	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ علي اليازيد	جامعة العربي بن مهيدي .أم البواقي
أ.د/ نبيل مالكية	جامعة عباس لغرور .خنشلة
أ.د/ مليكة قادري	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ منير بوراس	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ نبيلة أحمد بومعزة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ نبيلة كردي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
أ.د/ وردة ملاك	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ عمر غول	جامعة باجي مختار .عنابة
د/ عواطف سماعلي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ فارس مزوزي	جامعة الشادلي بن جديد .الطارف
د/ ربيعة فرحي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ فهيم بوجوراف	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ قحقاح وليد	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ كمال دبيلي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ لامية شعبان	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ محمد حاجي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ لخميسي بوقطوف	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ معمر بوختام	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ نسرين بوعكاز	جامعة يحي فارس .المدية
د/ نعيمة لحمر	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ نوال بوالديار	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ نوال شاني	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ رقية بلقاسمي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
د/ صبرينة عجابي	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف .ميلة
د/ عبد الوهاب بوعزيز	جامعة الشادلي بن جديد .الطارف

أعضاء اللجنة التنظيمية

رئيس اللجنة: الدكتورة شنيخر هاجر

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء
▪ د/ حسين جفالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ أ/ نور الدين بريك	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
▪ د/ راضية مسعود	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ دنيا شنيخر	جامعة الشهيد حمّة لخضر .الوادي
▪ د/ زينب خالدي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ ليندة العوادي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
▪ د/ عائشة بوخاري	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ محمد الشلالي بوقصة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
▪ أ/ تقي الدين مباركية	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ مريم ثابت	جامعة عباس لغرور .خنشلة
▪ أ/ ملياء كيراني	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ موسى خليفي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
▪ أ/ نورة منصوري	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ نجود طراد	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
▪ أ/عبير بعقيقي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ نصر الدين شحام	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
▪ أ/ حفيظة خمايسية	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪ ط.د/ ياسين منصوري	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة
▪ أ/ مبروكة محرز	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .تبسة	▪	

أعضاء اللجنة التقنية

رئيس اللجنة: الدكتور زمال صالح

- السيد/ فاتح راشي
- السيد/ هشام شارف
- السيدة/ أمينة علاق
- السيدة/ منى فارح
- السيدة/ نادية خمايسية
- السيدة/ وهيبة مهدي

شروط المشاركة

- تقبل المداخلات الفردية والثنائية .
- ألا تكون الأبحاث المقدمة قد نشرت أو قدمت للنشر بمجلة أو مؤتمر أو كتاب سابق .
- تحرر الورقة البحثية بأحد اللغات الآتية : العربية، الفرنسية، الإنجليزية .
- ترسل الورقة البحثية في شكل وورد word عن طريق البريد الالكتروني فقط :

الملتقى الوطني الهجين : الأمن القانوني والتشريع الجنائي – المتطلبات والمعوقات –

Semi.sec.juridique.2025@gmail.com

- جميع الأوراق البحثية تخضع لتقييم اللجنة العلمية .
- يتم الإبلاغ عن نتائج تحكيم الأوراق البحثية في الآجال المحددة

ضوابط الورقة البحثية

- لا يتجاوز عدد صفحات الورقة البحثية 20 صفحة، ولا يقل عن 15 صفحة A4 .
- يجب أن تتسم الأوراق البحثية بالأصالة والجدية وأن تكون مستوفية الشروط المتعارف عليها علميا .
- أن تكون المشاركات البحثية ذات صلة بأحد محاور الملتقى .
- تحرر الورقة البحثية باستخدام word، خط Sakkal Majalla مقاس 16 للنص و 12 للهوامش، أما بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط Times New Roman حجم 12، واستخدام المسافة 1.15 بين السطور .
- يتم اعتماد الهوامش في آخر المقال، مرفوقا بقائمة المراجع، مع مراعاة الترتيب المنهجي المطلوب في الدراسات القانونية .
- أن ترفق الورقة البحثية بملخصين باللغة العربية واللغة الإنجليزية .

مواعيد هامة

- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة : 21 أكتوبر 2025 .
- الرد على المداخلات المقبولة : 24 أكتوبر 2025 .
- تاريخ انعقاد الملتقى : 29 أكتوبر 2025 .
- الملتقى منظم عبر تقنية التحاضر عن بعد Google Meet

استمارة المشاركة



- الاسم: ..... اللقب: .....
- الدرجة العلمية: .....
- التخصص: .....
- المؤسسة: .....
- الهاتف(إجباري): .....
- البريد الالكتروني(إجباري): .....
- المحور(الرقم والعنوان): .....
- عنوان المداخلة: .....

.....

- الملخص:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- الكلمات المفتاحية: .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

برنامج الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم بـ:

الأمن القانوني والتشريع الجنائي

المتطلبات والمعوقات

الأربعاء 29 أكتوبر 2025

عبر تقنية التحاضر عن بعد Google Meet

الرئيس الشرفي للملتقى	المدير العام للملتقى
أ.د/ عبد الكريم قواسمية	أ.د/ طارق مخلوف
مدير الجامعة	عميد الكلية

رئيس الملتقى

أ.د/ سعاد أجعود

قاعة المحكمة الافتراضية، كلية الحقوق والعلوم السياسية

ابتداءً من الساعة التاسعة صباحًا (09سا)

الجلسة الافتتاحية

ابتداء من الساعة 09[سا] في رحاب قاعة المحكمة الافتراضية بكلية الحقوق والعلوم السياسية

افتتاح أشغال الملتقى

استقبال الضيوف والمتدخلين

الاستماع إلى ءايات من الذكر الحكيم

الاستماع إلى النشيد الوطني

كلمة السيدة رئيس الملتقى أ.د/ سعاد أجعود

كلمة السيدة رئيس اللجنة العلمية للملتقى أ.د/ دنيازاد ثابت

كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية أ.د/ طارق مخلوف

كلمة أ.د/ قواسمية عبد الكريم مدير جامعة العربي التبسي تبسة

مداخلة افتتاحية شرفية

الأستاذ/ فاتح بريكات

نائب برلماني عضو لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني

الأستاذة/ عائشة بن تركي

نائب بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية الجزائر العاصمة

مداخلة افتتاحية شرفية

أ.د/ حسينة شـــرون

أ.د/ عبد الحليم بن مشري

جامعة محمد خيضر -بسكرة

دور المحكمة الدستورية في تكريس الأمن القانوني وتقييد التشريع الجنائي في الجزائر

استراحة قهوة

الجلسة من تنشيط الدكتورة : رقية بلقاسمي

رابط الجلسة عبر تطبيق Google Meet:

https://meet.google.com/ayk-krck-sru

الجلسات الحضورية

الجلسة العلمية الحضورية الأولى

رئيس الجلسة : الدكتور: طلال جديدي

توقيت الجلسة : ابتداءً من الساعة 10:00سا

مكان انعقاد الجلسة :

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
د/ أسماء لبيوض د/ بلغيث صبرينة	جامعة تبسة	الأمن القانوني في القانون الدولي كحق من حقوق الانسان: بين النصوص العالمية والتطبيق الوطني
أ.د/ مليكة قادري د/ غريب بوخالفة	جامعة تبسة	الأمن القانوني في المادة الجنائية: مقاربة في الجذور التاريخية والأسس المفاهيمية
ط.د/ نجود طراد د/ عائشة بوخاري	جامعة تبسة	الأمن القانوني، المفهوم، الضمانات وأثرها على الحقوق والحريات العامة.
د/ طلال جديدي د/ سماعلي عواطف	جامعة تبسة	الجرائم المستحدثة في التشريع الجزائري وأثرها على مبدأ الأمن القانوني
د/ كمال دبيلي د/ سامية رايس	جامعة تبسة	أثر الجرائم السيبرانية على الأمن القانوني
د/ نوال شاراني	جامعة تبسة	عدم التناسب بين التجريم والعقاب كأحد معوقات تحقيق الأمن التشريعي الجزائي
د/ جيهان لوابدية	جامعة تبسة	التأصيل التاريخي والمفاهيمي للأمن القانوني
أ. د/ رضوان بلخيري د/ سارة جابري	جامعة تبسة	الاتصال المؤسساتي كآلية لترسيخ الأمن القانوني: قراءة في استراتيجيات التواصل بين السلطات
د/ فايزة هوام ط.د/ محمد هوام	جامعة تبسة	تطبيقات الأمن القانوني في قانون الإجراءات الجنائية الجزائري
أ.د/ خديجة خالدي أ.د/ نبيلة أحمد بومعزة	جامعة تبسة	التضخم التشريعي وانعكاسته على الأمن القانوني في التشريع الجنائي

ط.د/ دنيـــا نبـــة	جامعة تبسة	الأمـن القانـوني والتشريـع الجنـائي المتطلبـات والمعوقات
د/ نـــور الدين بريـــك د/ حسيـــن جفـــالي	جامعة تبسة	دور المبادى الدستوريـة في تحقيـق الأمـن القانـوني - مبـدأي الشرعيـة والمشروعيـة -

مناقشـــــة عامـــــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجلسة العلمية الدستورية الثانية

رئيس الجلسـة: الدكتورة : دنيازاد ثابت

توقيت الجلسة: ابتداءً من الساعة 10:00سا

مكان انعقاد الجلسة:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
أ.د/ هـــدى عـــزاز	جامعة تبسة	آليات مكافحة الجرائم السيبرانية ضد الأطفال في الجزائر
أ.د/ سعـــاد أجعـــود أ.د/ دنيـــازاد ثابـــت	جامعة تبسة	تكريس مبدأ الأمن القانوني في ظل خصوصية القانون الجنائي للأعمال
أ.د/ سعـــاد عميـــر	جامعة تبسة	مظاهر الحكامة القضائية ضمن التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020
د/ ياسيـــن جبيـــري د/ فهيـــم بوجـــواف	جامعة تبسة	مبدأ الشرعية الجنائية كأساس للأمن القانوني
د/ نـــوال بوديـــار	جامعة تبسة	التأصيـل الفقهي والقانـوني لمبـدأ الأمـن القانـوني
د/ حميـــدة زايـــدي د/ مريـــم عثمانيـــة	جامعة تبسة	مبدأ عدم رجعية القوانين كآلية من آليات الأمن القانوني.
أ.د/ السايـح بوساحيـة أ/ أسمهـــان عـــون	جامعة تبسة	الأمن القانوني واليقين القانوني: الجوانب الرئيسية
ط.د/ نسيمـــة العلـــمي	جامعة تبسة	دور السياسة الجنائية في الحد من التضخم التشريعي الجنائي

د/ ربيعة فرحي	جامعة تبسة	التضخم التشريعي والأمن القانوني
أ.د/ ريمة معمران		
د/ منصورة نورة	جامعة ميلة	معيقات الأمن القانوني - أزمة العدالة الجنائية نموذجا-
د/ زينب خالدي	جامعة تبسة	
د/ صالح نمال	جامعة تبسة	مظاهر التجديد في السياسة التشريعية وأثرها على إساءة مبدأ الأمن القانوني
د/ نورة منصوري	جامعة تبسة	مدى فعالية القاعدة الدستورية في تجسيد الأمن القانوني

مناقشة عامة

الجلسات الافتراضية

الجلسة العلمية الافتراضية الأولى

رئيس الجلسة : الدكتورة : ربيعة فرحي

توقيت الجلسة : 10:00 سا - 12:00 سا

رابط الجلسة عبر تطبيق Google Meet https://meet.google.com/ofh-viyq-rej

التوقيت	الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
10:00 سا 10:10 سا	أ.د/ السعيد بابح	جامعة المسيلة	الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان
10:10 سا 10:20 سا	د/ محمد سويلم ط.د/ بلخير جنيدي	جامعة غرداية	مراحل التطور التاريخي لمبدأ الأمن القانوني
10:20 سا 10:30 سا	د/ لبنى حشوف أ.د/ إنصاف بن عمران	جامعة خنشلة	دور الرقابة القضائية الدستورية في تكريس الأمن القانوني
10:30 سا 10:40 سا	د/ بسمة مامن	جامعة خنشلة	دور الأمن القانوني في حماية الحقوق والحريات
10:40 سا 10:50 سا	د/ نادية حزاب د/ شيدة هني	جامعة سعيدة	نطاق السريان الزماني للتشريع الاقتصادي في الجزائر
10:50 سا 11:00 سا	د/ سفيان بن نواوي	جامعة قسنطينة 01	الأمن القانوني في التشريعات الجنائية الخاصة
11:00 سا 11:10 سا	د/ ياسين أسود	جامعة عين تموشنت	الأمن القضائي ودوره في مواجهة الجرائم المستحدثة" الجريمة المعلوماتية نموذجا"
11:10 سا 11:20 سا	د/ ليلى بوعمرة د/ عماد الدين جويني	جامعة الوادي	أهمية صياغة النص القانوني في استمرارية القانون
11:20 سا 11:30 سا	أ.د/ إيمان دنّي أ.د/ أمين البار	جامعة تبسة	مفهوم الأمن القانوني من منظورٍ تاريخي وفلسفي وقانوني
11:30 سا 12:00 سا	مناقشة عامة		

الجلسة العلمية الافتراضية الثانية

رئيس الجلسة: الدكتورة: نوال شاني

توقيت الجلسة: 10:00 سا - 12:00 سا

رابط الجلسة عبر تطبيق Google Meet https://meet.google.com/afk-owcf-pdk

التوقيت	الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
10:00 سا 10:10 سا	د/ عبد الوهاب شرقي د/ عبد العالي حفظ الله	جامعة الوادي	دور القاضي الدستوري في تعزيز مقتضيات الأمن القانوني
10:10 سا 10:20 سا	د/ لاميـــة حســـاني	جامعة تلمسان	الإطار المفاهيمي للأمن القانوني
10:20 سا 10:30 سا	د/ نصـر الدين العايـب د/ خولـــة غرايبيـة	جامعة الطارف	مبدأ عدم رجعية القوانين كآلية لتحقيق الأمن القانوني
10:30 سا 10:40 سا	ط.د/ هبـــة جفـــال	جامعة سكيكدة	دور الدفع بعدم الدستورية في ترسيخ الأمن القانوني
10:40 سا 10:50 سا	د/ منيـــرة لعجـــال	جامعة أدرار	إسهـام القـاضي الدستـوري في حمايـة مبـدأ الأمـن القانـوني
10:50 سا 11:00 سا	ط.د/ جيهـان بوعمـرة ط.د/ محمـد بوعمـرة	جامعة الوادي	مبدأ الاستقرار التشريعي
11:00 سا 11:10 سا	د/ حنـــان عـــلاوة د/ توفيـــق زيد الخيـــل	جامعة بجاية جامعة الطارف	المحكمة الدستوريـة والأمـن القـانوني: دراسـة تحليليـة لـدور القضاء الدستـوري في تكريـس مبـدأ اليقيـن
11:10 سا 11:20 سا	د/ وافيـــة عوايجيـــة أ/ نبيـــــل قليـــل	جامعة خنشلة	دور المحكمة الدستورية في تكريس مبدأ الأمن القانوني
11:20 سا 11:30 سا	د/ عبد الرحمان رفـرافي ط.د/ مـلاك فرحـــاتي	جامعة بسكرة جامعة الوادي	العولمة والسياسة الجنائية وقواعد القانون الجنائي في سياق مجتمع المخاطر
11:30 سا 11:40 سا	مناقشـــــة عامـــة		

الجلسة العلمية الافتراضية الثالثة

رئيس الجلسة: الدكتور: هاجر شنيخر

توقيت الجلسة: 10:00 سا - 12:00 سا

رابط الجلسة عبر تطبيق Google Meet https://meet.google.com/qty-mcqt-myg

التوقيت	الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
10:00 سا 10:10 سا	أ.د/ سعاد حافظي	جامعة تلمسان	مدى مساهمة القاضي الدستوري في تجسيد فكرة الامن القانوني دراسة مدى الموازنة بين اثر حجية الحكم بعدم الدستورية ومبدا الامن القانوني على ضوء دستور جزائري ودساتير مقارنة.
10:10 سا 10:20 سا	ط.د/ أحمد نوي د/ قدواري ف. الزهرة	المركز الجامعي بريكة جامعة بسكرة	حماية الخصوصية المعلوماتية في ظل التطور التكنولوجي: التحديات والمعوقات في التشريع
10:20 سا 10:30 سا	د/ فارس مزوزي	جامعة الطارف	أثر خصوصية القانون الجنائي للأعمال على مبدأ الأمن القانوني
10:30 سا 10:40 سا	د/ سهام قواسمية د/ أسماء قواسمية	جامعة سوق أهراس	تعزيز الأمن القانوني في ظل تنامي الجرائم المستحدثة: نحو استراتيجية تشريعية ورقابية
10:40 سا 10:50 سا	د/ سفيان ناصري	جامعة أم البواقي	معوقات تحقيق الأمن القانوني في ظل القوانين العقابية المكملة ومظاهر الاخلال به -جرائم الأعمال نموذجا-
10:50 سا 11:00 سا	د/ إبراهيم بوعمرة	جامعة الوادي	غموض النصوص الجنائية
11:00 سا 11:10 سا	د/ هاجر شنيخر د/ صبرينة عجابي	جامعة تبسة جامعة ميلة	***The Constitutional Approach to the Principle of Legal Security in the 2020 Constitutional Amendment***
11:10 سا 11:20 سا	د/ صالح بن نوي	جامعة الجزائر 01	الإجهاد القضائي كآلية لتحقيق الأمن القانوني
11:20 سا 11:30 سا	د/ سعاد رحلي	جامعة أدرار	رقابة الدفع بعدم الدستورية كضمانة لتعزيز الأمن القانوني في الجزائر
11:30 سا 12:00 سا	مناقشة عامة		

الجلسة الاختتامية

ابتداء من الساعة 12[سا] في رحاب قاعة المحكمة الافتراضية بكلة الحقوق والعلوم السياسية

تلاوة التوصيات

الإعلان الرسمي عن اختتام أشغال الملتقى

الجلسة من تنشيط الدكتورة : رقية بلقاسمي

رابط الجلسة عبر تطبيق Google Meet:

https://meet.google.com/ayk-krck-sru

كلمة رئيس الملتقى:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين السيدات والسادة الأفاضل:

- مدير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
- نائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات
- رئيس خلية الاعلام والاتصال للجامعة
- عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية،
- نائب عميد الكلية للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات
- رئيس المجلس العلمي للكلية
- الأساتذة والباحثين الطلبة الكرام الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني ويشرفني بصفه رئيس هذا الملتقى الوطني الهجين الموسوم بـ: الأمن القانوني والتشريع الجنائي المتطلبات والمعوقات، أن أرحب بكم جميعا أجمل ترحيب، شاكرة حضوركم ومساهمتكم العلمية الرفيعة في هذا اللقاء الأكاديمي الذي يجمع بين نخبة بين الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات.

أيها الحضور الكريم؛

يعد مبدأ الأمن القانوني مطلبا أساسيا للقيام دولة القانون لا غنًى عنه من أجل:

- حماية الحقوق والحريات.
- تعزيز الشعور بالعدالة والمساوات أمام القانون.
- ضمان استقرار المعاملات وتحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في ظل ما يعرفه العالم المعاصر من تطورات متلاحقة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بشكل أصبحت معه هذه التحولات توجب بعدم الاستقرار في نظام القانوني الذي يخضع الافراد له لذلك عملت الدساتير على تكريسه.

لقد أصبح هذا المبدأ من المفاهيم الأكثر تداولا في المجال القانوني على غرار الدستور الجزائري الذي دستر هذا المبدأ إثر تعديله سنة 2020 وذلك في موضعين:

الأول ضمن ديباجة الدستور والثاني ضمن الفصل الأول المخصص للحقوق الأساسية والحريات العامة.

ولهذا المفهوم عده تجليات تظهر بصوره واضحة في التشريع الجنائي أين يتزايد الاهتمام بهذا المبدأ أكثر الارتباط هذا التشريع بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان وبضمانات المحاكمة العادلة.

وحتى يتحقق الأمن القانوني ففي التشريع الجنائي لابد من تكريس العديد من المستلزمات ومواجهه العديد من المعوقات التي تعترضه وتحول دون تحقيقه في التشريع الجنائي؛ من هنا جاء تنظيم هذا الملتقى العلمي ليكون فضاء للحوار والتفكير الجماعي لمحاوله تقديم إجابه للإشكالية التي يطرحها موضوع هذا الملتقى المصاغة في :

كيف يساهم التشريع الجنائي في تحقيق الامن القانوني من جهة، وكيف يساهم مبدأ القانون الأمن القانوني في ضمان عادلة وفعالية التشريع الجنائي من جهة أخرى؟ ضمن المحاور المنهجية الأتية :

المحور الأول : التأصيل التاريخي والمفاهيمي للأمن القانوني

المحور الثاني : الضمانات القانونية والقضائية لمبدأ الأمن القانوني

المحور الثالث : مبادئ ومقومات الأمن القانوني في التشريع الجنائي

المحور الرابع : معوقات تحقيق الأمن القانوني في التشريع الجنائي.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الملتقى من أساتذة وباحثين وطلبه وهيئات داعمه، راجية أن تثمر أعماله عن توصيات علمية وبحوث قيمه تسهم في اثراء المنظومة القانونية في بلادنا وفقنا الله جميعا لما فيه خير للبلاد والعباد وبالتوفيق للجميع.

رئيس الملتقى

أ.د/ سعاد أجعود

+أ.د/ حسينة شرون
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الإلكتروني :
H.cherroun@univ-biskra.dz

أ.د/ عبد الحليم بن مشري
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الإلكتروني :
H.benmechri@univ-biskra.dz

دور المحكمة الدستورية في تكريس الأمن القانوني وتقييد التشريع الجنائي في الجزائر

الملخص :

أصبح الأمن القانوني أحد المقومات الأساسية لدولة القانون الحديثة، حيث يمثل الضمانة الرئيسية لحقوق الأفراد أمام السلطة التشريعية والقضائية على حد سواء. ويتجسد الأمن القانوني في وضوح النصوص القانونية، ثباتها، استقرارها، وامتثالها لمبادئ العدالة وعدم الرجعية، مما يعكس مدى حماية الدولة لحقوق وحريات مواطنيها، ويتيح للمواطن الاطمئنان إلى أن القانون سيطبق بعدالة وشفافية. وفي السياق الجزائري، شكل دستور **2020** مرحلة مهمة في تعزيز مبادئ دولة القانون، ومنح المحكمة الدستورية صلاحيات واسعة لضمان احترام هذه المبادئ.

يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في المجال الجنائي، نظرًا للطبيعة الحساسة لهذا الفرع القانوني الذي يمس الحرية الفردية مباشرة. فالقوانين الجنائية تمنح الدولة سلطة كبيرة على الأفراد، سواء في تعريف الجرائم أو تحديد العقوبات، مما يجعل احتمالية الانتهاك للحقوق والحريات كبيرة في غياب رقابة دستورية فعالة. ومن هنا، أصبح دور المحكمة الدستورية محوريًا في تكريس الأمن القانوني وتقييد التشريع الجنائي بما يضمن التوازن بين سلطة الدولة وحقوق الإنسان.

وقد شهدت الجزائر تحولات مهمة بعد تعديل دستور **2020**، خاصة بخصوص الرقابة على القوانين الجنائية، من خلال توسيع صلاحيات المحكمة الدستورية وتمكين الأفراد والهيئات من الدفع بعدم دستورية النصوص القانونية أثناء النزاع القضائي. هذا التحول أضفى بعداً عملياً على دور المحكمة، من رقابة شكلية سياسية إلى رقابة قضائية حقيقية ذات أثر ملموس على حماية الحقوق والحريات.

تنبثق عن هذه الخلفية إشكالية البحث المركزية التي تدور حول السؤال الآتي :

إلى أي مدى ساهمت المحكمة الدستورية في الجزائر في تكريس الأمن القانوني وتقييد التشريع الجنائي بما يضمن حماية الحقوق والحريات الدستورية ؟

وتنطلق من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هو الإطار النظري لمفهوم الأمن القانوني، وكيف تم تكريسه دستورياً في الجزائر ؟
- ما هي صلاحيات المحكمة الدستورية وآليات الرقابة على القوانين، خصوصاً في المجال الجنائي ؟
- هل مارست المحكمة رقابة فعّالة على النصوص العقابية أو الإجرائية التي تتعارض مع المبادئ الدستورية ؟
- ما هي حدود هذه الرقابة وما يواجهها من معوقات تشريعية ومؤسساتية ؟

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تجمع بين النظرية والتطبيق : فهي تسعى إلى تحليل دور المؤسسة الدستورية العليا في حماية الحقوق والحريات الفردية، وتقديم رؤية واضحة حول فعالية هذه الرقابة على التشريع الجنائي، في ظل التحديات التشريعية والمؤسساتية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: المحكمة الدستورية، الأمن القانوني، الرقابة على القوانين، التشريع الجنائي الجزائري.

The role of the Constitutional Court in upholding legal security and restricting criminal legislation in Algeria

***Abstract**:*

Legal certainty has become a cornerstone of the modern rule of law, representing the primary guarantee of individual rights before both the legislative and judicial branches. This certainty is embodied in the clarity, consistency, stability, and adherence to the principles of justice and non-retroactivity of legal texts. It reflects the extent to which the state protects the rights and freedoms of its citizens, allowing them to be confident that the law will be applied fairly and transparently. In the Algerian context, the 2020 Constitution marked a significant step in strengthening the principles of the rule of law, granting the Constitutional Court broad powers to ensure respect for these principles.

This issue is particularly important in the criminal field, given the sensitive nature of this branch of law, which directly impacts individual liberties. Criminal laws grant the state considerable power over individuals, both in defining crimes and determining punishments, making the potential for violations of rights and freedoms high in the absence of effective constitutional oversight. Therefore, the role of the Constitutional Court has become pivotal in enshrining legal certainty and limiting criminal legislation to ensure a balance between state power and human rights. Algeria has witnessed significant transformations since the 2020 constitutional amendment, particularly concerning the oversight of criminal laws.

This has been achieved through expanding the powers of the Constitutional Court and empowering individuals and organizations to challenge the constitutionality of legal texts during litigation. This shift has given the Court a practical dimension, transforming its role from a merely formal, political oversight to a genuine judicial review with a tangible impact on protecting rights and freedoms. Against this backdrop, the central research question arises:

To what extent has the Constitutional Court in Algeria contributed to establishing legal certainty and restricting criminal legislation in a way that guarantees the protection of constitutional rights and freedoms?

This central question leads to a series of sub-questions:

- *What is the theoretical framework of the concept of legal certainty, and how has it been constitutionally enshrined in Algeria?*
- *Did the court exercise effective oversight of penal or procedural texts that conflict with constitutional principles?*
- *Has the Court exercised effective oversight of penal or procedural texts that conflict with constitutional principles?*

- *What are the limits of this oversight, and what legislative and institutional obstacles does it face?*

This study gains its importance from the fact that it combines theory and practice: it seeks to analyze the role of the supreme constitutional institution in protecting individual rights and freedoms, and to provide a clear vision of the effectiveness of this oversight of criminal legislation, in light of the current legislative and institutional challenges.

***Keywords**: Constitutional Court, legal security, oversight of laws, Algerian criminal legislation.*

د/ أسماء لبيوض
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Sabrina.belghit@univ-tebessa.dz

د/ صبرينة بلغيث
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Asmaa.labiod@univ-tebessa.dz

الأمن القانوني في القانون الدولي كحق من حقوق الانسان: بين النصوص العالمية والتطبيق الوطني.

الملخص:

يعتبر الامن القانوني من أهم المبادئ الأساسية لتجسيد دولة القانون ومن أهم المؤشرات التي يقاس بها مدى نجاعة الأنظمة القانونية للدول، وهذا ما جعله أحد أهم الركائز للجوهرية لدولة القانون إذ أضحى يلامس جوهر الحقوق الأساسية للأفراد، بل وقد أصبح الأمن القانوني أكثر من مبدأ فقهي بل تحول إلى ضمانة دستورية ومرتبط بعدة مفاهيم: كمبدأ احترام الحقوق المكتسبة وعدم رجعية القوانين والحق في التقاضي العادل والمنصف، ومنع التجريم والعقاب إلا بنص قانوني.

ومع تنامي مبدأ احترام سيادة القانون كمبدأ حاكم للعلاقات بين الأفراد والدول، أصبح الأمن القانوني كمبدأ أساسي في المنظومة الدولية يلامس جوهر الحقوق الأساسية للإنسان، فقد أدرجته جل الدساتير الوطنية ضمن نصوصها فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان كان سباقا لتثبيت هذا المبدأ من خلال مجموعة الاتفاقيات الدولية التي سعت لحماية حقوق الأفراد من التعسف القانوني والاداري وتجسيد مبدأ سيادة القانون لضمان حقوقهم مواجهة السلطة وكان مما أقره الإعلان العالمي لحقوق الانسان، كالحق في المحاكمة العادلة.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى تحليل مبدأ الأمن القانوني كحق من حقوق الانسان في القانون الدولي ومدى تطبيق الدول لمبدأ الأمن القومي داخل أنظمتها القانونية المحلية خاصة عند مواجهة التباين بين النصوص الدولية والقضاء الوطني.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، حقوق الانسان، القانون الدولي، التشريع الوطني.

Legal security in international law as a human right: Between global texts and national application.

Abstract:

Legal security is considered one of the most important fundamental principles for realizing the rule of law, and one of the key indicators by which the effectiveness of a country's legal systems is measured. This makes it one of the essential pillars of the rule of law, as it touches upon the core of individuals' fundamental rights. Legal security

has become more than just a jurisprudential principle; it has evolved into a constitutional guarantee and is linked to several concepts, such as the principle of respecting acquired rights, the non-retroactivity of laws, the right to fair and equitable litigation, and the prevention of criminalization and punishment except by law.

With the growth of the principle of respecting the rule of law as a governing principle for relations between individuals and states, legal security as a fundamental principle in the international system touches the core of human fundamental rights. It has been incorporated into the texts of most national constitutions. International human rights law took the lead in establishing this principle through a set of international agreements that aimed to protect individuals from legal and administrative arbitrariness and to embody the principle of the rule of law to guarantee their rights against authority. This was also affirmed by the Universal Declaration of Human Rights.

***Keywords**: Legal security, human rights, international law, national legislation.*

أ.د/ مليكة قادري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Radhwa2018@yahoo.com

الأمن القانوني في المادة الجنائية: مقاربة في الجذور التاريخية والأسس المفاهيمية

الملخص:

يُعدّ مبدأ الأمن القانوني أو الشرعية الجنائية الركيزة الدستورية والحقوقية الأولى التي تحمي حرية الفرد من تعسّف سلطة الدولة العقابية، فلا تُنزل عقوبة إلا بناءً على نص قانوني سابق، مكتوب، واضح، ودقيق. نشأ هذا المبدأ كردّ فعل تاريخي على الاستبداد القضائي في العصور الوسطى، ثم تبلور فلسفيًا على يد بيكاريا ونظرية العقد الاجتماعي، وتكرّس دستوريًا مع الثورة الفرنسية عام **1789**، ليصبح بعد ذلك شرطًا جوهريًا من شروط دولة الحق والقانون في كل الديمقراطيات المعاصرة. وتتناول هذه المداخلة جذور هذا المبدأ التاريخية منذ أول محاولات التقنين في الحضارات القديمة حتى صيغه الحديثة، ثم أسسه المفاهيمية الأربعة (الكتابة، السابقية، الوضوح، والصرامة)، وأخيرًا التحديات التي يواجهها اليوم في ظل الجرائم الجديدة والتشريعات الأمنية الاستثنائية، مؤكدةً أن أي تراجع عنه يُعدّ انتكاسة لمفهوم دولة القانون ذاته.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، حقوق الانسان، الجذور التاريخية، الأسس المفاهيمية، المادة الجنائية.

Legal Security in Criminal Law: An Approach Based on Historical Roots and Conceptual Foundations

Abstract:

The principle of legal certainty, or criminal legality , constitutes the foundational constitutional and human rights safeguard protecting individual liberty against arbitrary state punishment. It mandates that no penalty may be imposed except pursuant to a prior, written, clear, and precise legal provision. Historically emerging as a reaction against judicial despotism in the Middle Ages, the principle was philosophically refined by Beccaria and social contract theory, and was constitutionally enshrined following the French Revolution of 1789. It has since become an essential pillar of the rule of law in all modern democracies. This paper explores the historical origins of the principle—from early codification efforts in ancient civilizations to its contemporary formulations—examines its four core conceptual elements (written form, non-retroactivity, clarity, and strictness), and addresses the challenges it faces today in the context of emerging crimes and exceptional security legislation. The paper ultimately argues that any erosion of this principle represents a fundamental regression in the very notion of a state governed by the rule of law.

Keywords*: Legal Security, Human Rights, Historical Roots, Conceptual Foundations, Criminal Law.*

ط.د/ نجود طراد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Noujoud.trad@univ-tebessa.dz

أ/ عائشة بوخاري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Asmaa.labiod@univ-tebessa.dz

الأمن القانوني، المفهوم، الضمانات وأثرها على الحقوق والحريات العامة

الملخص:

يُعد الامن القانوني أحد الركائز الأساسية لدولة القانون، ومبدأ دستوريا وقضائيا يهدف إلى إرساء الثقة والاطمئنان في نفوس الأفراد إزاء استقرار القواعد القانونية.

لذا يهدف هذا البحث لدراسات الضمانات القانونية، التي تكفل تطبيقه وأثره العميق على حماية الحقوق والحريات العامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الضمانات القانونية، الحقوق والحريات العامة.

Legal security, understanding, guarantees, and their impact on public rights and freedoms

Summary:

Legal security is one of the basic pillars of the rule of law, and a constitutional and judicial principle that aims to establish confidence and reassurance in the souls of individuals regarding the stability of legal rules

Therefore, this research aims to study the legal guarantees that ensure its application and its profound impact on the protection of public rights and freedoms

***Keywords**: Legal Security, Legal Guarantees, Public Rights and Freedoms.*

د/ طلال جديدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Talal.djedidi@univ-tebessa.dz

د/ عواطف سماعلي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Aouatef.smaali@univ-tebessa.dz

الجرائم المستحدثة في التشريع الجزائري وأثرها على مبدأ الأمن القانوني

الملخص :

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية في مختلف المجالات، خاصة في ميدان التكنولوجيا والمعلومات، الأمر الذي أدى إلى بروز أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معروفة في السابق، تعرف بالجرائم المستحدثة .وقد وجد المشرع الجزائري نفسه أمام تحدٍ كبير يتمثل في ضرورة مسايرة هذا التطور وتكييف منظومته القانونية بما يضمن حماية المجتمع دون المساس بمبادئ دولة القانون، وعلى رأسها مبدأ الأمن القانوني الذي يقوم على وضوح النصوص واستقرارها وقابليتها للتوقع.

إشكالية البحث ومنهجيته:

تتمحور الإشكالية الأساسية لهذا البحث في التساؤل التالي :

- إلى أي مدى أثرت الجرائم المستحدثة في التشريع الجزائري على مبدأ الأمن القانوني؟
- وهل استطاع المشرع تحقيق التوازن بين متطلبات التجريم الجديدة وضمان استقرار القاعدة القانونية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية والتشريعية ذات الصلة ودراسة انعكاسها على مبدأ الأمن القانوني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الجرائم المستحدثة، الأمن القانوني، المشرع الجزائري.

New crimes in Algerian legislation and their impact on the principle of legal certainty

***Abstract*:**

In recent decades, the world has witnessed radical changes in various fields, particularly in the field of technology and information, which has led to the emergence of new types of crimes that were previously unknown, known as new crimes. Algerian lawmakers have found themselves facing a major challenge in keeping pace with these developments and adapting their legal system to ensure the protection of society without compromising the principles of the rule of law, foremost among which is the principle of legal certainty based on the clarity, stability, and predictability of legal texts.

Research problem and methodology:

The main problem of this research revolves around the following questions:

- *To what extent have newly created crimes in Algerian legislation affected the principle of legal certainty?*
- *Has the legislator been able to strike a balance between the requirements of new criminalization and ensuring the stability of the legal rule?*

To answer these questions, a descriptive and analytical approach was adopted, through the analysis of relevant legal and legislative texts and the study of their impact on the principle of legal certainty in Algeria.

***Keywords**: New Crimes, Legal Security, Algerian Legislator.*

د/ ساميـــة رايـــس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Samia.rais@univ-tebessa.dz

د/ كمـــال دبيـــلي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Kamel.debili@univ-tebessa.dz

أثر الجرائم السيبرانية على الأمن القانوني

الملخص:

يعد مبدأ الأمن القانوني من المبادئ الأساسية في اساء دولة القانون ، اذ يعمل على اساء وتدعيم أسس اليقين والوضوح والاستقرار النسبي لمضمون القواعد القانونية ، غير أن الجرائم السيبرانية باعتبارها مخالفات عابرة للحدود يصعب اثباتها لسهولة محو مخالفاتها من الناحية الواقعية مما يؤدي للمساس بمبدأ الأمن القانوني ، وفقدان الثقة في المعاملات الرقمية داخل الدولة ، وهو ما يجعل المنظومة القانونية المطبقة تفتقد لخاصية الوضوح واليقين والثقة وهي من أهم متطلبات مبدأ الأمن القانوني مما يفرض استحداث أليات فعالة لمجابهة أثر هذه الجرائم ليس فقط على المستوى الداخلي ، بل عن طريق ضرورة توحيد الجهود والمساعي الدولية للتصدي للجرائم السيبرانية.

الكلمات المفتاحية: الجرائـم السيبرانيـة، الأمـــن القانـــوني، المنظومـة القانونيـة.

The Impact of Cybercrime on Legal Security

Abstract:

The principle of Legal Security is considered one of the fundamental principles in establishing the Rule of Law, as it works to solidify and reinforce the foundations of certainty, clarity, and relative stability within the content of legal rules. However, Cybercrimes, being crossborder violations, are difficult to prove due to the ease with which their breaches can be erased in reality. This leads to an infringement upon the principle of legal security and a loss of confidence in digital transactions within the state. Consequently, the applicable legal system lacks the qualities of clarity, certainty, and trust, which are among the most important requirements of the legal security principle. This necessitates the creation of effective mechanisms to confront the impact of these crimes, not only at the domestic level but also through the urgent need to unify international efforts and endeavors to counter cybercrimes".

***Keywords**: cybercrime, legal security, legal system.*

د/ نـوال شـارني
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Nawel.charni@univ-tebessa.dz

عدم التناسب بين التجريم والعقاب كأحد معوقات تحقيق الأمن التشريعي الجنائي

الملخص :

تقوم سياسة التجريم والعقاب في المجتمع على عدة مبادئ تكفل نجاعتها من جهة وتحقق أمن الأفراد بحماية حقوقهم ومراكزهم القانونية، ولعل من أهم هذ المبادئ : التناسب بين التجريم والعقاب الذي يعتبر تجسيدا لسيادة القانون وتعبيرا عن العدالة كقيمة اجتماعية وأخلاقية، بل هو أحد المبادئ الموجهة للمشرع والقاضي لتحقيق الامن القانوني.

لذلك سنحاول من خلال هذ المداخلة الإجابة عن إشكالية رئيسية :

- ما المقصود بمبدأ التناسب بين التجريم والعقاب؟
- كيف يسهم هذا الأخير في تحقيق الأمن القانوني المجتمعي.

على أن تتم الإجابة على الإشكالية المطروحة وفق المنهجين الوصفي والتحليلي ضمن الخطة التالية:

- المحور الأول : الإطار المفاهيمي لمبدأ التناسب بين التجريم والعقاب.
- المحور الثاني : أثر المبدأ على الأمن القا نوني داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الجريمة، العقوبة، العدالة الجنائية، الأمن التشريعي.

The disproportion between criminalization and punishment as one of the obstacles to achieving legislative security in criminal law

***Abstract*:**

The policy of criminalization and punishment in society is based on several principles that ensure its effectiveness on the one hand and achieve the security of individuals by protecting their rights and legal status on the other. Perhaps one of the most important of these principles is the proportionality between criminalization and punishment, which is considered an embodiment of the rule of law and an expression of justice as a social and moral value. Indeed, it is one of the principles that guide legislators and judges in achieving legal security.

Therefore, in this paper, we will attempt to answer a key question:

- *What is meant by the principle of proportionality between criminalization and punishment?*
- *How does the latter contribute to achieving legal security in society?*
- *The answer to the question posed will be provided using descriptive and analytical methods within the following plan:*
- *First axis: The conceptual framework of the principle of proportionality between criminalization and punishment.*
- *Second axis: The impact of the principle on legal security within society.*

***Keywords**: Crime, punishment, criminal justice, legislative security.*

د/ جيهان لوابدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Jihane.louabdia@univ-tebessa.dz

التأصيل التاريخي والمفاهيمي للأمن القانوني

الملخص :

تتناول هذه المداخلة التأصيل التاريخي والمفاهيمي لمبدأ الأمن القانوني، باعتباره إحدى ركائز دولة القانون وضمانة استقرار المعاملات وثقة الأفراد في المنظومة القانونية .وتنطلق الدراسة من الجذور الفلسفية للفكرة في الفكر الإغريقي والروماني، مرورًا بالعقد الاجتماعي والثورة الفرنسية، وصولًا إلى تجلياتها القضائية في فرنسا وألمانيا، وتأثيرها في الأنظمة العربية، مع تخصيص قسم لتحليل مظاهر الأمن القانوني في النظام القانوني الجزائري.

وتعتمد الدراسة منهجًا تحليليًا تاريخيًا نقديًا مدعومًا بالمقارنة القانونية، وتقف على ثلاثة أركان مفصلية :وضوح القاعدة القانونية، والاستقرار التشريعي، وحماية الثقة المشروعة .وتخلص إلى توصيات عملية تتعلق بالتقنين الدستوري الصريح للمبدأ، وتبني دراسات الأثر التشريعي، وتطوير الرقابة القضائية على الأثر الزمني للنصوص، ووضع دليل وطني للصياغة التشريعية.

الكلمات المفتاحية :الأمن القانوني؛ دولة القانون؛ الاستقرار التشريعي؛ الثقة المشروعة؛ القضاء الإداري.

The Historical and Conceptual Foundations of Legal Security

***Abstract*:**

This paper examines the historical and conceptual foundations of the principle of Legal Security as a cornerstone of the Rule of Law and a guarantee of stability in legal relations and public trust in legal institutions. It traces the idea from its philosophical roots in Greek and Roman thought through the social contract theories and the French Revolution to its judicial crystallization in France and Germany, and its influence on Arab legal systems, with a dedicated section on Algeria.

Using a historical-analytical and comparative methodology, the study highlights three pivotal pillars: clarity of legal norms, legislative stability, and protection of legitimate expectations. It concludes with practical recommendations for explicit constitutional recognition, systematic legislative impact assessments, stronger judicial control over the temporal effects of norms, and a national drafting guideline.

***Keywords**: Legal Security; Rule of Law; Legislative Stability; Legitimate Expectations; Administrative Justice.*

أ. د رضوان بلخيري
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Belkhiri.radouane@univ-tebessa.dz

د/ سارة جابري
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Sarra.djabri@univ-tebessa.dz

الاتصال المؤسساتي كآلية لترسيخ الأمن القانوني: قراءة في استراتيجيات التواصل بين السلطات والمواطن

الملخص:

يشكل الأمن القانوني أحد أهم ركائز الدولة الحديثة، فهو الأساس الذي يُبنى عليه احترام سيادة القانون واستقرار التشريعات وضمان حقوق الأفراد. ويقصد به أن تكون القواعد القانونية واضحة، مستقرة، قابلة للتنبؤ في تطبيقها، ومفهومة لدى المواطنين، بما يضمن لهم الثقة في مؤسسات الدولة وفي العدالة التي تمارسها، غير أن تحقيق هذا المبدأ لا يعتمد فقط على جودة التشريعات أو كفاءة الجهاز القضائي، بل يتطلب أيضًا وجود اتصال مؤسساتي فعّال قادر على نقل المعلومة القانونية بدقة وشفافية إلى الرأي العام، وترسيخ الوعي القانوني في المجتمع، وفي ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر، وما يرافقها من تعقيد في المنظومة القانونية والتشريعية، أصبحت الاتصالية المؤسسية جزءًا لا يتجزأ من عملية بناء الشرعية القانونية، حيث لم يعد دور المؤسسات يقتصر على سنّ القوانين وتطبيقها، بل تجاوز ذلك إلى شرحها، وتوضيح أهدافها، وتبرير إجراءاتها، وإقناع الجمهور بعدالتها ؛ ومن هنا تتجلى أهمية الاتصال المؤسساتي كآلية استراتيجية لترسيخ الأمن القانوني من خلال إقامة جسور الثقة بين السلطات والمواطنين، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة في دور الاتصال المؤسساتي ضمن منظومة الأمن القانوني والتشريع الجنائي ، عبر استعراض النماذج النظرية والتطبيقية التي توضح كيف يمكن للاتصال أن يساهم في ضمان وضوح القانون واستقراره في أذهان المواطنين، كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن الآليات الاتصالية التي تعتمدها المؤسسات القضائية والعدلية في تفعيل الحوار القانوني مع المجتمع، سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو المنصات الرقمية الرسمية.

وتتطرق المداخلة إلى تحليل استراتيجيات الاتصال الرسمية التي تتبناها بعض الحكومات في تسيير علاقتها مع الرأي العام، لا سيما أثناء الأزمات القانونية أو عند صدور تشريعات جديدة ذات تأثير اجتماعي واسع، فالاتصال هنا لا يكون ترفًا إعلاميًا، بل هو ضرورة مؤسسية لإدارة التغيير التشريعي وتوجيه الفهم العام للقانون الجديد بما يضمن استيعابه دون سوء تأويل أو تضليل، كما تتم مناقشة التحديات التي

تعيق فعالية الاتصال المؤسساتي في المجال القانوني، مثل ضعف التنسيق بين المؤسسات، وغياب التكوين الاتصالي لدى الكوادر العدلية، إضافة إلى النزعة البيروقراطية التي قد تعيق انسيابية المعلومة القانونية، وتخلص الدراسة إلى أن الاتصال المؤسساتي الفعّال يمثل اليوم شرطًا أساسياً لتحقيق الحوكمة القانونية الرشيدة ، من خلال إرساء قيم الشفافية والمشاركة والمساءلة. فالاتصال هنا ليس عملية تقنية أو إعلامية فحسب، بل هو ممارسة استراتيجية تضمن تفاعلًا إيجابيًا بين السلطة والمجتمع. كما تدعو المداخلة إلى ضرورة إدماج الاتصال المؤسساتي في السياسات التشريعية كأداة مساعدة لعملية الإصلاح القانوني، مع تعزيز تكوين المتحدثين الرسميين في المجال القانوني وتطوير خطاب تواصلي قانوني موجه للمواطن بلغة بسيطة ومفهومة.

الكلمات المفتاحية: الاتصال المؤسساتي؛ الأمن القانوني؛ التشريع الجنائي؛ الحوكمة القانونية؛ الشفافية؛ التواصل الرسمي ؛ الإعلام القانوني؛ الثقة المؤسسية؛ الحق في المعلومة ؛ الثقافة القانونية ؛ إدارة الأزمات القانونية ؛ الاتصال العمومي؛ الخطاب القانوني.

Institutional communication as a mechanism for establishing legal security: A review of communication strategies between authorities and citizens

***Abstract*:**

Legal security is one of the most important pillars of the modern state, as it is the foundation upon which respect for the rule of law, legislative stability, and the protection of individual rights are built. It means that legal rules should be clear, stable, predictable in their application, and understandable to citizens, thereby ensuring their trust in state institutions and the justice they administer. However, achieving this principle does not depend solely on the quality of legislation or the efficiency of the judiciary. but also requires effective institutional communication capable of conveying legal information accurately and transparently to the public and establishing legal awareness in society. In light of the transformations taking place in the contemporary world and the accompanying complexity of the legal and legislative system, institutional communication has become an integral part of the process of building legal legitimacy, as the role of institutions is no longer limited to enacting and enforcing laws, but has gone beyond that to explaining them, clarifying their objectives, justifying their actions, and convincing the public of their fairness. Hence, the importance of institutional communication as a strategic mechanism for establishing legal security by building bridges of trust between the authorities and citizens, and promoting the principles of transparency and accountability. This paper aims to provide an in-depth analytical reading of the role of institutional communication within the legal security and criminal legislation system by reviewing theoretical and practical models that illustrate how communication can contribute to ensuring the clarity and stability of the law in the minds of citizens. The study also seeks to reveal the communication mechanisms used

by judicial and legal institutions to promote legal dialogue with society, whether through traditional media or official digital platforms.

The presentation analyzes the official communication strategies adopted by some governments in managing their relationship with public opinion, particularly during legal crises or when new legislation with broad social impact is enacted. Communication in this context is not a media luxury, but rather an institutional necessity for managing legislative change and guiding public understanding of the new law to ensure that it is understood without misinterpretation or misrepresentation. The paper also discusses the challenges that hinder effective institutional communication in the legal field, such as poor coordination between institutions, the lack of communication training for judicial personnel, In addition to bureaucratic tendencies that may hinder the flow of legal information, the study concludes that effective institutional communication is now a prerequisite for achieving good legal governance by establishing the values of transparency, participation, and accountability. Communication here is not just a technical or informational process, but a strategic practice that ensures positive interaction between the authorities and society. The study also calls for the integration of institutional communication into legislative policies as a tool to support the legal reform process, while promoting the training of official spokespersons in the legal field and developing legal communication aimed at citizens in simple and understandable language.

***Keywords**: Institutional Communication; Legal Security; Criminal Legislation; Legal Governance; Transparency; Official Communication; Legal Information; Institutional Trust; Right to Information; Legal Culture; Legal Crisis Management; Public Communication; Legal Discourse.*

د/ فايـزة هـوام
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Haouamfayza@gmail.com

د/ محمـد هـوام
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Mohamed.haouam@univ-tebessa.dz

تطبيقات الأمن القانوني في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

الملخص:

يعتبر الأمن القانوني من دعائم دولة القانون الحديثة ولتحقيقه لابد من توافر أسسه ومعاييره في كل منظومة قانونية ومؤسساتية في الدولة ومن بين هذه القوانين قانون الإجراءات الجزائية كونه وطيد الصلة بحقوق وحريات الأفراد وينظم المراكز القانونية في الدعوى العمومية فهو الذي ينقل قانون العقوبات الى موضع التطبيق ويخلق التوازن بين مصلحة الدولة ممثلة في النيابة العامة وبين مصلحة الأطراف الأخرى المتهم والضحية ومنه فلا بد من تجسيد مبادئ الأمن القانوني في قانون الإجراءات الجزائية حتى تتحقق بذلك العدالة الجنائية ومن ثم تتحقق دولة القانون.

الكلمات المفتاحية: العدالة الجنائية، الأمن القانوني، قانون الإجراءات الجزائية، دولة القانون.

Legal security applications in Algerian criminal procedure law.

Abstract :

Legal security constitutes one of the fundamental pillars of the modern rule of law. Its realization requires the establishment of solid foundations and standards within every legal and institutional framework of the State. Among the most relevant legislative instruments in this regard is the Code of Criminal Procedure, given its close connection with individual rights and freedoms and its role in regulating the legal positions within public prosecution proceedings. It is through this code that the substantive provisions of criminal law are effectively implemented, ensuring a balance between the interests of the State, represented by the Public Prosecution, and those of the other parties, namely the accused and the victim. Consequently, the embodiment of the principles of legal security within the Code of Criminal Procedure is indispensable for the attainment of criminal justice and, ultimately, for the consolidation of the rule of law.

***Keywords** : Legal Security, Criminal Justice, Code of Criminal Procedure, Rule Law .*

أ.د/ خديجة خالدي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Khedidjakhaldi@yahoo.fr

أ.د/ نبيلـة أحمد بومعزة
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني :
Nabila.boumaza@univ-tebessa.dz

التضخم التشريعي وانعكاساته على الأمن القانوني في التشريع الجزائري

الملخص

يشير موضوع التضخم التشريعي في الجزائر إلى تراكم النصوص القانونية والتنظيمية بشكل سريع وكثيف، مما يؤدي إلى تعقيد الفهم والتطبيق القضائي .هذا التضخم ينعكس سلباً على الأمن القانوني، حيث يصبح من الصعب على المواطنين، والممارسين القانونيين، والهيئات القضائية التأكد من الحقوق والالتزامات بدقة .كما يساهم في ظهور تناقضات وتشويش في النصوص القانونية، مما يقلل من ثقة الجمهور في القانون ويزيد من النزاعات القضائية. تتطلب مواجهة هذه الظاهرة مراجعة شاملة للتشريعات، تبسيط النصوص، وإلغاء القوانين غير الضرورية لضمان حماية الأمن القانوني وتعزيز العدالة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، التضخم التشريعي، التشريع الجزائري.

Legislative inflation and its implications for legal certainty in Algerian legislation

Abstract:

The issue of legislative inflation in Algeria refers to the rapid and excessive accumulation of legal and regulatory texts, which complicates understanding and judicial application. This inflation negatively affects legal certainty, making it difficult for citizens, legal practitioners, and judicial bodies to accurately ascertain rights and obligations. It also leads to contradictions and confusion in legal texts, undermining public trust in the law and increasing litigation. Addressing this phenomenon requires a comprehensive review of legislation, simplification of texts, and the repeal of unnecessary laws to protect legal certainty and strengthen justice.

***Keywords** : Legal security, Legislative inflation, Algerian legislation.*

ط.د/ دنيـا نبـة
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Nebba.dounia@univ-tebessa.dz

الأمن القانوني والتشريع الجنائي المتطلبات والمعوقات

الملخص:

يعد الأمن القانوني أحد الدعائم الأساسية لدولة القانون، إذ يهدف إلى ضمان حماية الحقوق والحريات وتعزيز الثقة في النظام القانوني من خلال وضوح القواعد واستقرارها وقدرتها على التوقع والتطبيق السليم.

ويرتكز تحقيق هذا الأمن على مجموعة من الأسس الجوهرية أبرزها عدم رجعية القوانين حفاظًا على استقرار المراكز القانونية واحترام الحقوق المكتسبة وصونها من المساس. بالإضافة إلى حتمية الوضوح والدقة في النصوص القانونية لتفادي الغموض وسوء التأويل ممّا يؤدي إلى الاستقرار التشريعي لضمان وحدة التفسير وتطبيق القانون بعدالة.

ويكتسي الأمن القانوني أهمية خاصة في المجال الجنائي، نظرًا لارتباطه المباشر بحرية الأفراد وضمانات المحاكمة العادلة، إذ يؤدي أي غموض أو اضطراب في النصوص الجزائية إلى المساس بالثقة في العدالة.

غير أن تحقيقه يواجه عدة معوقات مثل التضخم التشريعي، الغموض في النصوص، وكثرة التعديلات غير المدروسة، مما يستدعي تبني سياسة تشريعية رشيدة توازن بين متطلبات الأمن القانوني وضرورة مواكبة تطور الجريمة الحديثة

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، التشريع الجنائي، المتطلبات، المعوقات.

Legal security applications in Algerian criminal procedure law.

Abstract

Legal security is one of the fundamental pillars of the rule of law, as it aims to ensure the protection of rights and freedoms and to strengthen confidence in the legal system through the clarity, stability, and predictability of legal rules and their proper application.

The realization of this security is based on several essential principles, notably the non-retroactivity of laws, in order to preserve the stability of legal situations and respect acquired rights from any infringement. It also requires clarity and precision in legal texts to avoid ambiguity and misinterpretation, which in turn leads to legislative stability and guarantees the uniform interpretation and fair application of the law.

Legal security holds particular importance in the criminal field, given its direct connection to individual freedom and the guarantees of fair trial. However, achieving it faces several challenges, such as legislative inflation, ambiguity in legal provisions, and the frequency of unstudied amendments. This calls for the adoption of a wise

legislative policy that balances the requirements of legal security with the need to keep pace with the evolution of modern crime.
***Keywords**: Legal Security, Criminal Legislation, Requirements, Obstacles.*

د/ نـــور الدين بريـــك
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني: *Noureddine.brik@univ-tebessa.dz*

د/ حسيـــن جفـــالي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

دور المبادئ الدستورية في تحقيق الأمن القانوني - مبدأي الشرعية والمشروعية -

الملخص:

تعد المبادئ الدستورية نقطة الأساس لضمان الأمن القانوني في أي منظومة إيديولوجية وذلك من خلال التأسيس لضمان الحقوق والحريات في إطار ضبط مجال استعمال امتيازات السلطة العامة لتعزيز النظام العام بمختلف مفاهيمه ومجالاته، ومع ذلك يتطلب الأمر التزاما حقيقيا بما يتماشى مع الأليات المتوفرة.

ويعد مبدأي المشروعية والشرعية من بين هذه الأخيرة، حيث يضمنان تحقيق الأمن القانوني في جميع أشكاله من خلال ما يتضمناته من مقاصد عملية في ترشيد مجال السلطة وما يقابلها من حقوق.

إذ نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح أهم هذه المقاصد سواء على المستوى النظري أو العملي.

الكلمات المفتاحية الأمن القانوني، المبادئ الدستورية، الشرعية، المشروعية.

The role of constitutional principles in achieving legal security - The principles of legitimacy and legality -

Abstract:

Constitutional principles are the foundation for ensuring legal security in any ideological system. This is achieved by establishing the guarantee of rights and freedoms within a framework that regulates the scope of the use of public authority's privileges to promote public order in its various concepts and fields. However, this requires a genuine commitment in line with available mechanisms.

The principles of legitimacy and legality are among the latter, as they guarantee the achievement of legal security in all its forms through the practical objectives they contain in rationalizing the scope of authority and its corresponding rights.

Through this study, we aim to clarify the most important of these objectives, both theoretically and practically.

***Keywords**: legal Security, Constitutional Principles, Legitimacy, Legality.*

أ.د/ هـدى عـزاز
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Houda.azaz@univ-tebessa.dz

د/ كمـــال ديبـــلي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Houda.azaz@univ-tebessa.dz

آليات مكافحة الجرائم السيبرانية ضد الأطفال في الجزائر

الملخص:

يشكل التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع في العصر الحالي، رغم الإيجابيات التي يتضمنها خطرا كبيرا على الأطفال الذين أصبحوا ضحايا مستهدفين، نتيجة الآثار السلبية لاستخدام برامج وتطبيقات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، فكثيرا ما نسمع اليوم عن العديد من صور الجرائم المختلفة التي تمس بهذه الفئة مثل جرائم الانتحار الإلكتروني وجرائم الاتجار بالبشر، والجرائم الإرهابية، فكان لابد من مواكبة المشرع من خلال اصدار التشريعات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر وباستمرار نظرا لتطورها المتسارع يوما بعد يوم، والإشكال المطروح هو:

ما هي الآليات القانونية لمكافحة الجريمة الالإلكترونية وما مدى كفاية الوسائل البشرية والهيئات التي جندتها الدولة الجزائرية لمواجهة الجرائم الالإلكترونية والحد منها؟

ومن خلال هذه المداخلة سوف تتضمن المداخلة النقاط التالية:

- مفهوم الجريمة السيبرانية
- تطورهـا
- التشريعات المنظمة لمواجهة الجريمة السيبرانية
- الخلية الوطنية للجريمة الالإلكترونية

الكلمات المفتاحية: الجريمة الالإلكترونية، الخلية الوطنية للجريمة الالإلكترونية، الجرائم السيبرانية، آليات المكافحة.

Mechanisms for combating cybercrime against children in Algeria

Abstract:

Despite its advantages, the rapid and massive technological development of the modern era poses a significant threat to children, who have become targeted victims due to the negative effects of using electronic programs, applications, and social media. Today we often hear about many different types of crimes that affect this group, such as cyber suicide, human trafficking, and terrorist crimes. Therefore, it was necessary for the legislator to keep pace by issuing the necessary legislation to confront these dangers continuously, given their rapid development day after day. The question at hand is: What are the legal mechanisms for combating cybercrime, and how adequate are the

human resources and institutions mobilized by the Algerian state to confront and reduce cybercrime?

This presentation will cover the following points:

- *The concept of cybercrime*
- *Its evolution*
- *Legislation regulating the fight against cybercrime*
- *The National Cybercrime Unit*

***Keywords**: Cybercrime, National Cybercrime Unit, Cybercrimes, Countermeasures.*

أ.د/ سعـاد أجعـود
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني: ***Souad.adjaoud@univ-tebessa.dz***

أ.د/ دنيـازاد ثابـت
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني: ***Douniazed.tabet@univ-tebessa.dz***

تكريس مبدأ الأمن القانوني في ظل خصوصية القانون الجنائي للأعمال

الملخص:

يعد مبدأ الأمن القانوني من أهم المبادئ القانونية التي كرسها المشرع الجزائري من خلال نص المادة 34 من التعديل الدستوري الأخير سنة 2020.

كشفت الدراسات الجنائية الحديثة عن وجود انحرافات عن القواعد المنظمة لمختلف صور المعاملات والمصالح المالية والاقتصادية والتجارية والتي يرتكبها رجال الاعمال ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المرموقة. والأكيد أن الأشكال الجديدة من إجرام الأعمال لم تعد الوسائل التقليدية الجزائية قادرة على قمعها، ونتيجة لذلك فإن وجود قانون جزائي للأعمال أصبح ضرورة ملحة لمكافحة هذه الجرائم.

وبالاطلاع على القواعد الخاصة بتجريم الأفعال المنافية لمجال الأعمال، ونجد أن القانون الجنائي للأعمال خرج عن المبادئ العامة فهو يتأرجح بين الطابع الزجري المشدد والمرن حيث صارت بعض أحكامه تتم بالمرونة واللين أحيانا وهو ما يمس بأحد أهم المبادئ القانونية وهو مبدأ الأمن القانوني. هذا المبدأ الذي يعد من أهم المبادئ القانونية التي كرسها المشرع الجزائري من خلال نص المادة **34** من التعديل الدستوري الأخير سنة **2020**، والذي يؤكد على ضرورة الوضوح والاستقرار في التشريعات الخاصة. وهو ما يطرح التساؤل حول مدى تكريس الأمن القانوني في ظب قواعد القانون الجنائي للأعمال؟

سيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التعرض إلى:

- اعمال فكرة التفويض التشريعي في جرائم الأعمال (أولا)
- النتائج المترتبة على اعمال فكرة التفويض التشريعي في جرائم الأعمال (ثانيا)

الكلمات المفتاحية: الأمن، القانوني، القانون الجنائي للأعمال، جرائم الأعمال.

Establishing the principle of legal certainty in the context of the specificity of criminal law

Summary:

The principle of legal certainty is one of the most important legal principles enshrined by the Algerian legislature in Article 34 of the 2020 constitutional amendment. Recent criminal studies have revealed deviations from the rules governing

various forms of financial, economic, and commercial transactions and interests committed by businesspeople of high social and economic standing. It is clear that new forms of business crime can no longer be effectively suppressed by traditional penal means; consequently, a business criminal law has become an urgent necessity to combat these crimes.

Upon examining the rules criminalizing acts contrary to the business sphere, we find that business criminal law deviates from general principles, oscillating between strict and flexible punitive measures. Some of its provisions are applied with leniency and flexibility, which undermines one of the most important legal principles: the principle of legal certainty. This principle, enshrined by the Algerian legislator in Article 34 of the 2020 constitutional amendment, emphasizes the need for clarity and stability in specific legislation. This raises the question of the extent to which legal certainty is enshrined in the rules of business criminal law.

This issue will be addressed by examining:

- *The application of the concept of legislative delegation in business crimes (first)*
- *The consequences of applying the concept of legislative delegation in business crimes (second).*

Keywords: *Security - Legal - Business Criminal Law - Business Crimes.*

أ.د/ سعـاد عمــير
كليـــة الحقــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Docteuramieur@gmail.com

مظاهر الحكامة القضائية ضمن التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020

الملخص:

تعد المبادئ الدستورية نقطة الأساس لضمان الأمن القانوني في أي منظومة إيديولوجية وذلك من خلال التأسيس لضمان الحقوق والحريات في إطار ضبط مجال استعمال امتيازات السلطة العامة لتعزيز النظام العام بمختلف مفاهيمه ومجالاته، ومع ذلك يتطلب الأمر التزاما حقيقيا بما يتماشى مع الأليات المتوفرة.

تمثل الرقابة على دستورية القوانين آلية قانونية هدفها حماية مبدأ سمو الدستور وضمان احترام أحكامه من خلال صدور قوانين متوافقة أو متطابقة معه.

وتحقق الرقابة على دستورية القوانين مبدأ سيادة القانون وتعزز الأمن القانوني من خلال التأكد من مطابقة القوانين للدستور، باعتباره القانون الأسمى للبلاد، كما تضمن عدم مخالفة القوانين لحقوق الأفراد وحرياتهم.

ويقوم بهذه الرقابة إما هيئة قضائية أو هيئة سياسية، كما تمارس وفق آليات متعددة وذلك بحسب مضمون القاعدة القانونية محل الرقابة فقد تخضع بعض النصوص القانونية لرقابة سابقة وأخرى لرقابة لاحقة.

وقد كرس التعديل الدستوري لسنة **2020** الرقابة على دستورية القوانين وأسند مهمة ممارستها للمحكمة الدستورية كجهاز مستجد ضمن هذا التعديل، وتناول ضمن هذه الدراسة صور هذه الرقابة وآلياتها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن القانوني.

الكلمات المفتاحية: الحكامة القضائية، التعديل الدستوري لسنة **2020**، الأمن القانوني.

Aspects of judicial governance in the 2020 Algerian constitutional amendment

Abstract:

Judicial review of the constitutionality of laws is a legal mechanism aimed at protecting the principle of constitutional supremacy and ensuring respect for its provisions through the enactment of laws that are consistent with or conform to it.

Judicial review of the constitutionality of laws protect the principle of the rule of law and the achievement of legal security by ensuring that laws conform to the

constitution, which is the supreme law, and by guaranteeing that laws do not violate the rights and freedoms.

This oversight is carried out either by a judicial or a political body, and it is exercised according to multiple mechanisms, depending on the content of the legal rule. Some legal texts may be subject to prior oversight, and others to subsequent oversight.

The 2020 constitutional amendment established oversight of the constitutionality of laws and assigned the task of exercising this oversight to the Constitutional Court, This study examines the forms of this control, its mechanisms, and the extent of its contribution to achieving legal security.

***Keywords**: Judicial Governance, 2020 Constitutional Amendment, Legal Security.*

د/ ياسيـــن جبيـري
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Djebiri.yacine@yahoo.fr

د/ فهيـــم بوجـــواف
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Fahim.boudjouraf@univ-tebessa.dz

مبدأ الشرعيـة الجنائيـة كأسـاس للأمـن القانـوني

الملخص:

يعتبر مبدأ الشرعية الجنائية في شقيه الموضوعي والإجرائي أهم ركائز القانون الجنائي والذي مضمونه أن لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن بغير قانون، ونظرا للأهمية البالغة لهذا المبدأ خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن القانوني كضمانة للحقوق والحريات الفردية في مواجهة السلطة القضائية والذي يعد أحد مظاهر سيادة القانون في الدول الديمقراطية نصت عليه جميع المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، حيث اعتبرته جميع الدول مبدأ دستوريا من خلال النص عليه في دساتيرها وتعزيز ذلك بالنص عليه ضمن المواد الأولى لقوانينها العقابية،

وقد أفرز هذا المبدأ عدة نتائج تدعم بدورها مبدأ سيادة القانون وهي حصر مصادر التجريم والعقاب في التشريع وبالتالي استبعاد جميع مصادر التشريع الأخرى كالشريعة الإسلامية والعرف، وعدم رجعية قانون العقوبات للوقائع والأفعال التي وقعت قبل دخوله حيز النفاذ، وتقييد السلطة القضائية بمنع القياس في باب التجريم والعقاب مع ضرورة الالتزام بالتفسير الضيق للنص الجنائي.

وتبرز أهمية الموضوع من حيث أنه يشكل ركيزة أساسية لسيادة القانون من خلال حماية الحريات العامة وسيادة القانون، فهو يحيل مهمة وضع الجرائم والعقوبات وزعام كل ذلك بيد المشرع لا غير باعتباره ممثلا للشعب، فضلا عن أنه يحقق الأمن المجتمعي أو ما يطلق عليه مسمى الأمن القانوني من خلال إعلام الأفراد بما هو مباح من الأفعال قبل الإقدام عليها بما يضمن لهم الطمأنينة والأمن القانوني الشخصي مما يجنبهم تحكم القاضي الجنائي.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: مدى تأثير وعلاقة مبدأ الشرعية الجنائية على فكرة الأمن القانوني.

ونتناول ذلك في الخطة التالية:

- مقدمة.
- المحور الأول: ماهية الشرعية الجنائية.
- المحور الثاني: تطبيقات مبدأ الشرعية.
- المحور الثالث: تأثير مبدأ الشرعية الجنائية وتكريسه للأمن القانوني.
- خاتمة.

الكلمات المفتاحية الأمن القانوني، المبادئ الدستورية، الشرعية، المشروعية.

The principle of criminal legality as the basis for legal security

Summary:

The principle of criminal legality, in both its substantive and procedural aspects, is considered one of the most important pillars of criminal law, the essence of which is that there can be no crime, punishment, or security measure without a law. Given the extreme importance of this principle, particularly with regard to achieving legal security as a guarantee of individual rights and freedoms in the face of judicial authority, which is one of the manifestations of the rule of law in democratic states, it is enshrined in all international and regional human rights conventions. All states have considered it a constitutional principle by enshrining it in their constitutions and reinforcing it by including it in the first articles of their criminal laws.

This principle has produced several results that in turn support the principle of the rule of law, namely limiting the sources of criminalization and punishment to legislation and thus excluding all other sources of legislation such as Islamic law and custom, the non-retroactivity of criminal law to events and acts that occurred before its entry into force, and the restriction of judicial authority by prohibiting analogy in the area of criminalization and punishment, with the necessity of adhering to a narrow interpretation of the penal text.

The importance of the topic lies in the fact that it constitutes a fundamental pillar for the rule of law by protecting public freedoms and the supremacy of law. It assigns the task of defining crimes and penalties and controlling all of this exclusively to the legislator, as the representative of the people. Moreover, it ensures societal security, or what is referred to as legal security, by informing individuals of what actions are permissible before undertaking them, which guarantees them personal reassurance and legal security, thus protecting them from the discretion of the criminal judge. Consequently, we pose the following issue:

The extent of the influence and relationship of the principle of criminal legality on the concept of legal security.

We address this in the following plan:

- *Introduction*
- *Section One: The Nature of Criminal Legality.*
- *Section Two: Applications of the Principle of Legality.*
- *Section Three: The Impact of the Principle of Criminal Legality and Its Establishment of Legal Security.*
- *Conclusion.*

Keywords*: Legal Security, Constitutional Principles, Legality, Legitimacy.*

د/ نـــوال بوديـــار
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Nawal.boudiar@univ-tebessa.dz

التأصيـــل الفقهي والقانـــوني لمبـــدأ الأمـــن القانـــوني

الملخص:

تعد المبادئ الدستورية نقطة الأساس لضمان الأمن القانوني في أي منظومة إيديولوجية وذلك من خلال التأسيس لضمان الحقوق والحريات في إطار ضبط مجال استعمال امتيازات السلطة العامة لتعزيز النظام العام بمختلف مفاهيمه ومجالاته، ومع ذلك يتطلب الأمر التزاما حقيقيا بما يتماشى مع الأليات المتوفرة.

ويعد مبدأي المشروعية والشرعية من بين هذه الأخيرة، حيث يضمنان تحقيق الأمن القانوني في جميع أشكاله من خلال ما يتضمناته من مقاصد عملية في ترشيد مجال السلطة وما يقابلها من حقوق.

إذ نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح أهم هذه المقاصد سواء على المستوى النظري أو العملي.

الكلمات المفتاحية الأمن القانوني، المبادئ الدستورية، الشرعية، المشروعية.

The Jurisprudential and Legal Foundation of the Principle of Legal Security

Abstract:

Constitutional principles are considered the cornerstone for ensuring legal security within any ideological system, by establishing guarantees for rights and freedoms within the framework of regulating the use of public authority powers to strengthen public order in all its concepts and domains.

However, this requires a genuine commitment that aligns with the available mechanisms.

The principles of legality and legitimacy are among these mechanisms, as they ensure the achievement of legal security in all its forms through the practical purposes they contain in guiding the scope of authority and the corresponding rights.

Through this study, we aim to clarify the most important of these purposes, both at the theoretical and practical levels.

***Keywords**: Legal Security, Constitutional Principles, Legitimacy, Legality.*

د/ حميـــدة زايـــــدي
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني: *Hamidazaidi2002@gmail.com*

د/ مريـــــم عثمانيـــة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني: *Mariemathamnia@yahoo.fr*

مبدأ عدم رجعية القوانين كآلية من آليات الأمن القانوني.

الملخص:

يعد الأمن القانوني أحد الأنظمة القانونية التي تكفل للمواطنين الثقة في القانون الوضعي بحيث يهدف الى استقرار العلاقات القانونية عن طريق تطابق التشريعات مع القاعدة الدستورية لذلك لا يجب أن يتسم القانون القانون بالرجعية والمفاجآت خاصة فيما تعلق بعدم الرجعية في التشريع الجنائي ذلك أن هذا المبدأ هو أحد اهم النتائج المترتبة عن مبدأ الشرعية الجنائية ، اذ لا يمكن تطبيق قانون جديد بأثر رجعي، اذا تضمن تجريما غير معاقب وعليه فإن الاشكال المثال هو : مدى كفاية مبدأ عدم الرجعية في القانون الجنائي لتحقيقها فكرة الامن القانوني؟.

الكلمات المفتاحية: حريات عامة، مبدأ الشرعية الجنائية، الأمن القانوني، المؤسس الدستوري.

The Principle of Non-Retroactivity of Laws as a Mechanism for Legal Security.

Abstract:

Legal security is considered one of the legal systems that ensures citizens' confidence in positive law, as it aims to stabilize legal relations through the conformity of legislation with the constitutional norm. Therefore, the law should not be characterized by retroactivity or surprises, especially regarding non-retroactivity in criminal legislation.

This principle is one of the most important outcomes of the principle of criminal legality, as a new law cannot be applied retroactively if it criminalizes an act that was not punishable before.

Accordingly, the exemplary issue is: to what extent is the principle of non-retroactivity in criminal law sufficient to achieve the idea of legal security?

***Keywords**: Public liberties, principle of criminal legality, legal security, constitutional foundation.*

أ.د/ السايـح بوساحيـة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Bbsayeh@tmail.com

الباحثة/ أسمهـان عـون
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Ismahane.aoun@yahoo.com

غموض الأمن القانوني واليقين القانوني: الجوانب الرئيسية.

الملخص:

تكون شركة ما واثقة من عقد ما قد أبرمته، لأن العقد نفسه واضح (اليقين القانوني)، ولأنها تثق بأن المحكمة ستنفذه بإنصاف وثبات في حال نشوء نزاع (الأمن القانوني)، وهو ما يدل على أن المفهومين متكاملين رغم بعض الفوارق الواضحة.

وفي ضوء المثال المذكور أعلاه، يشير اليقين القانوني إلى وضوح القواعد القانونية نفسها واستقرارها وقابليتها للتنبؤ، بينما يُعد الأمن القانوني مفهوما أوسع يشمل اليقين القانوني ويشمل الاستقرار والأمن العامين اللذين يشعر بهما الأفراد في ظل القانون، بما في ذلك التطبيق المتسق لتلك القواعد الواضحة، وعليه، يمكن اعتبار اليقين القانوني جودة القانون (مثل وضوحه واستقراره)، والأمن القانوني هو الشعور بالأمان الناتج عن معرفة الأفراد بكيفية تطبيق القانون عليهم.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، اليقين القانوني، الاستقرار، المبدأ، التطبيق، الشعور

Legal Security and Legal Certainty: The Main Aspects.

Abstract:

A company feels confident about a contract it has signed because the contract itself is clear (legal certainty) and because it trusts that the court will enforce it fairly and consistently in case of a dispute (legal security), which indicates that the two concepts are complementary despite some clear differences.

In light of the example mentioned above, legal certainty refers to the clarity, stability, and predictability of the legal rules themselves, while legal security is a broader concept that includes legal certainty and encompasses the general stability and safety felt by individuals under the law, including the consistent application of those clear rules. Accordingly, legal certainty can be considered a quality of the law (such as its clarity and stability), and legal security is the sense of safety resulting from individuals knowing how the law is applied to them.

***Keywords**: Legal Security, Legal Certainty, Stability, Principle, Application, Sense.*

د/ نسيمة العلمـــي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Lalmi.nassima@univ-tebessa.dz

دور السياسة الجنائية في الحد من التضخم التشريعي الجنائي

الملخص:

تتناول هذه الورقة جانبا محوريا حول إشكالية الأمن القانوني، حيث يتم تحليل معهدات الأمن القانوني التي تتجسد بشكل رئيسي في إشكالية التضخم التشريعي .والتي تتمثل في كيف تعاملت السياسة الجنائية مع مشكلة التضخم التشريعي وآثاره الممتدة نصا وإجراء وجزاء في إطار المنظومة الحالية؟ وذلك بالوقوف على تحديد مفهوم وأسباب ظاهرة التضخم التشريعي، والإشارة إلى انعكاساتها على النظام القانوني. كما ينصب التركيز على رصد أثر التضخم التشريعي على جودة النصوص القانونية بصفة عامة والجنائية بصفة خاصة، ومدى تأثيره على مبادئ الوضوح والثبات، لينتقل إلى دراسة لظاهرة الفوضى التشريعية في ميزان العدالة الجنائية وتأثيرها على مبدأ الأمن القانوني. وضمانا لهذا الأخير سنبين سعي السياسة الجنائية المعاصرة لإيجاد بدائل فعالة للحل الجنائي كاستجابة لإشكالية التضخم التشريعي وأزمة العدالة التقليدية.

حيث يتم التركيز على مبدأ التحول عن التجريم والعقاب في السياسة الجنائية، الذي يشمل آليات الحد من التجريم (نزع الصفة الجنائية) والحد من العقاب (تخفيف الجزاء) .كما تبرز الأهداف الجوهرية لهذه التحولات من خلال دراسة محورية للتوجه نحو السياسة الجنائية المعاصرة بين أنسنه العقوبة وتطوير قواعد العدالة، مع التأكيد على اعتماد نظم بديلة للعقوبات السالبة للحرية للحد من ظاهرة الاكتظاظ في المؤسسات العقابية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم عرض آليات فض النزاعات الجزائية البديلة، وتفصيل دور كل من نظام الوساطة الجزائية كبديل للمتابعة الجزائية، وآليات تطبيق الصلح الجنائي في جرائم العمل والضمان الاجتماعي، وصولاً إلى الأمر الجزائي كآلية لتبسيط الإجراءات والسرعة في فض النزاعات .وكذا بيان التحول عن الحل الجنائي ودوره في تحفيز الاستثمار، وظاهرة ظهور العقوبات الإدارية الجزائية كإحدى صور التحول التي تدعم الأمن القانوني والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجنائية، التضخم التشريعي الجنائي، الأمن القانوني والاقتصادي.

The Role of Criminal Policy in Curbing Penal Legislative Inflation

Abstract

This paper addresses a core aspect of the problem of legal security, analyzing its threats, primarily embodied in the issue of legislative inflation.

It examines how criminal policy has dealt with the problem of legislative inflation and its extended effects on the text, procedure, and sanction within the current system ?. This is achieved by defining the concept and causes of legislative inflation and pointing to its repercussions on the legal system.

The focus is also on monitoring the impact of legislative inflation on the quality of legal texts in general and penal texts in particular, and its effect on the principles of clarity and stability. This leads to a study of the phenomenon of legislative chaos in the scales of criminal justice and its influence on the principle of legal security.

To ensure the latter (legal security), we will demonstrate the effort of contemporary criminal policy to find effective alternatives to the criminal solution as a response to the problem of legislative inflation and the crisis of traditional justice.

Emphasis is placed on the principle of shifting away from criminalization and punishment in criminal policy, which includes mechanisms for reducing criminalization (decriminalization) and reducing punishment (sanction mitigation). The core objectives of these shifts are highlighted through a central study on the orientation towards contemporary criminal policy, specifically between the humanization of punishment and the development of justice rules, with an emphasis on adopting alternative systems to custodial sentences (deprivation of liberty) to limit the phenomenon of prison overcrowding.

Additionally, alternative penal dispute resolution mechanisms are presented, detailing the role of the penal mediation system as an alternative to criminal prosecution, and the application mechanisms of criminal conciliation in labor and social security crimes, culminating in the criminal order as a mechanism for simplifying procedures and speeding up dispute resolution. Furthermore, the shift away from the criminal solution and its role in stimulating investment is explained, as well as the emergence of the phenomenon of administrative penal sanctions as one form of transformation that supports both legal and economic security□

Keywords*: Keywords: Criminal Policy, Criminal Legislative Inflation, Legal And Economic Security.*

د/ ربيعــة فـرحي
كليـــة الحقــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Rabiaa.ferhi@univ-tebessa.dz

أ.د/ ريمــة مقــران
كليـــة الحقــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Rima.mokrane@univ-tebessa.dz

التضخم التشريعي والأمن القانوني

الملخص:

يُعدّ التضخم التشريعي من أبرز الإشكالات التي تُضعف فعالية المنظومة القانونية الحديثة، إذ تتزايد النصوص وتتفرّع وتتغيّر بوتيرة متسارعة، مما يجعل الإحاطة بها واستيعابها أمرًا بالغ الصعوبة. وينجم عن هذا التراكم غير المنضبط تضارب في الأحكام وتشتّت في المرجعيات القانونية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مبدأ الأمن القانوني الذي يقوم على وضوح النصوص واستقرارها وقابليتها للتوقع. فحين تتكاثر القوانين وتكثر تعديلاتها، يفقد المواطن والممارس القانوني القدرة على توقّع نتائج أفعاله، وتتزعزع الثقة في النظام القانوني وفي مؤسسات الدولة. كما يؤدي التضخم إلى تعطيل الفعالية الاقتصادية والإدارية، وإرباك القضاء وإبطاء الفصل في المنازعات. ومن ثمّ فإن مواجهة هذه الظاهرة تقتضي اعتماد سياسة تشريعية رشيدة تُغلّب الضرورة على الكم، وتعمل على تنقية المنظومة من النصوص المكررة أو المتقادمة، وتحسين جودة الصياغة القانونية، بما يعيد للنظام توازنه ويعزّز الأمن القانوني ويُعيد الثقة إلى المتعاملين مع القانون.

الكلمات المفتاحية: التضخم التشريعي، الأمن القانوني، التجريم والعقاب.

Legislative inflation and legal security

Abstract:

Legislative inflation is one of the most prominent issues that weaken the effectiveness of modern legal systems. Laws are increasing, branching out, and changing at a rapid pace, making it extremely difficult to comprehend and keep up with them. This uncontrolled accumulation produces contradictions in legal provisions and fragmentation in legal sources, which directly affects the principle of legal security—a principle founded on clarity, stability, and predictability of legal rules. When laws multiply and amendments become frequent, citizens and legal practitioners lose the ability to foresee the consequences of their actions, and trust in the legal system and state institutions begins to erode. Legislative inflation also disrupts economic and administrative efficiency, burdens the judiciary, and slows dispute resolution. Therefore, addressing this phenomenon requires adopting a rational legislative policy

that prioritizes necessity over quantity, cleanses the legal system of outdated or overlapping texts, and improves the quality of legal drafting, thereby restoring balance to the system, strengthening legal security, and rebuilding trust among those who interact with the law.

***Keywords**: Legislative inflation, Legal certainty, Criminalization and punishment.*

د/ نـورة منصـور
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
كلية عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
البريد الإلكتروني:
Mensour.n@centre-univ-mila.dz

د/ زينب خالـدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Zineb.khaldi@univ-tebessa.dz

معيقـات الأمـن القانـوني
-أزمـة العدالـة الجنائيـة نموذجـــا-

الملخص:

تؤدي أزمـة العدالـة الجنائية إلى تقويض الأمن القانوني من خلال إضعاف ثقة الجمهور بالنظام القضائي وزيادة الشعور بالظلم، وخلق حالة من عدم اليقين القانوني وتشمل الآثار السلبية تضخم النصوص القانونية ، وعدم فعالية العقوبات في ردع الجريمة وانتشار جرائم تضليل القضاء مثل شهادة الزور، مما يعرض الأحكام القضائية للخطر ويضعف مبدأ سيادة القانون .

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني ، معيقات ، أزمة ، العدالة الجنائية.

Obstacles to Legal Security
- The Criminal Justice Crisis as a Model-

Abstract:

The criminal justice crisis undermines legal security by weakening public confidence in the judicial system, increasing perceptions of injustice, and creating legal uncertainty. Negative effects include the proliferation of legal texts, the ineffectiveness of penalties in deterring crime, and the spread of crimes that mislead the judiciary, such as perjury, which jeopardize judicial decisions and undermine the rule of law.

***Keywords**: Security, legal, obstacles, crisis, criminal justice.*

د/ صالح زمال
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Amisalah80@gmail.com

مظاهر التجديد في السياسة التشريعية وأثرها في إرساء مبدأ الأمن القانوني

الملخص:

يشكل التجديد في السياسة التشريعية اليوم في مجموعة من الممارسات والآليات، تهدف إلى تحسين جودة القوانين وجعلها أكثر انسجاماً مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. ومن أهم ملامح هذا التجديد اعتماد الرقمنة في إعداد ونشر النصوص القانونية، مما يسهل الوصول إلى القانون فور صدوره ويحدّ من الغموض والازدواجية، كما يبرز التوجه نحو إدماج مبادئ حقوق الإنسان ومقاربة النوع في صياغة القوانين، وتكييف التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، بما يضمن حماية أكبر للحقوق والحريات ويعزز الثقة في المنظومة القانونية.

إلى جانب ذلك، أصبح التشريع التشاركي أحد أبرز مظاهر التطوير، من خلال إشراك الخبراء والمهنيين والمجتمع المدني في مناقشة مشاريع القوانين، وهو ما يؤدي إلى نصوص أكثر واقعية وقابلية للتطبيق. كما يشمل التجديد تبسيط المنظومة القانونية عبر تنقيح القوانين القديمة، وإلغاء النصوص المتعارضة، وتوحيد المصطلحات، وذلك لتفادي التضارب الذي قد يربك المتعامل مع القانون. ويُضاف إلى ذلك اعتماد دراسات تقييم الأثر التشريعي قبل وبعد إصدار القوانين، بهدف ضمان أن تأتي النصوص متوافقة مع حاجات المجتمع ومحققة لنتائج ملموسة.

هذه المظاهر مجتمعة تساهم بشكل مباشر في تعزيز الأمن القانوني، إذ يؤدي وضوح النصوص وبساطتها إلى تقليل التأويلات المتناقضة، ويُمكّن الأفراد من معرفة حقوقهم وواجباتهم بسهولة. كما يحقق استقرار المنظومة التشريعية طمأنينة قانونية للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، لأنهم يصبحون قادرين على توقع أثر القوانين والقرارات. ويساعد نشر النصوص رقمياً على ضمان الوصول العادل والشفاف للمعلومة القانونية، مما يمنع التضارب بين النصوص المتداولة بشكل غير رسمي. كما تسهم آليات المشاركة وتقييم الأثر في صياغة قوانين أكثر جودة وفاعلية، وهو ما يعزز الثقة في المؤسسات ويكرس دولة القانون. بهذه الطريقة يصبح التجديد في السياسة التشريعية وسيلة أساسية لترسيخ مبدأ الأمن القانوني وضمان الاستقرار والوضوح في العلاقة بين الدولة والمجتمع

الكلمات المفتاحية: مبدأ الأمن القانوني ، مظاهر التجديد، السياسة التشريعية.

Obstacles to Legal Security
- The Criminal Justice Crisis as a Model-

Manifestations of renewal in legislative policy and their impact on establishing the principle of legal certainty

Summary

Renewal in legislative policy today takes the form of a set of practices and mechanisms aimed at improving the quality of laws and making them more consistent with social, economic, and technological changes. One of the most important features of this renewal is the adoption of digitization in the preparation and publication of legal texts, which facilitates access to the law as soon as it is issued and reduces ambiguity and duplication. There is also a trend towards integrating human rights principles and a gender approach into the drafting of laws and adapting national legislation to international obligations, thereby ensuring greater protection of rights and freedoms and strengthening confidence in the legal system.

In addition, participatory legislation has become one of the most prominent aspects of development, through the involvement of experts, professionals, and civil society in the discussion of draft laws, leading to more realistic and enforceable texts. The reform also includes simplifying the legal system by revising old laws, repealing conflicting provisions, and standardizing terminology to avoid confusion for those dealing with the law. In addition, legislative impact assessments are adopted before and after the enactment of laws to ensure that the texts are consistent with the needs of society and achieve tangible results.

Together, these factors contribute directly to enhancing legal certainty, as clear and simple texts reduce conflicting interpretations and enable individuals to easily understand their rights and obligations. The stability of the legislative system also provides legal certainty for individuals and economic actors, as they are able to anticipate the impact of laws and decisions. The digital publication of texts helps to ensure fair and transparent access to legal information, preventing conflicts between informally circulated texts. Participation and impact assessment mechanisms also contribute to the drafting of higher quality and more effective laws, which strengthens confidence in institutions and consolidates the rule of law. In this way, legislative policy reform becomes an essential means of establishing the principle of legal certainty and ensuring stability and clarity in the relationship between the state and society.

Keywords*: Principle of legal certainty, Manifestations of renewal, Legislative policy*

أ.د/ السعيد برابح
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة محمد بوضياف المسيلة
البريد الإلكتروني:
Said.berrabah@univ-msila.dz

الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء مفهوم الأمن القانوني وعلاقته بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مقومات الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الإنسان

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، حقوق الإنسان.

Legal security and its role in protecting human rights

Abstract:

The study aims to shed light on the concept of legal certainty and its relation to human rights, in addition to the elements of legal certainty and its role in the protection of human rights.

***Keywords**: Legal Certainty, Human Rights.*

ط.د/ بلخير جنيدي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـــة غرايـــة
البريد الإلكتروني:
Djenidi.belkheir@univ-ghardaia.edu.dz

د/ محمـــد سويلـــم
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـــة غرايـــة

مراحل التطور التاريخي لمبدأ الأمن القانوني.

الملخص:

يتناول هذا البحث التطور التاريخي لمبدأ الأمن القانوني بوصفه أحد ركائز دولة القانون وضمانة لتحقيق الاستقرار والثقة في النظام القانوني. فقد ظهرت جذور هذا المبدأ في القانون الروماني الذي كرس وضوح القاعدة القانونية واستقرارها، ثم تطور مع الفقهاء الأوروبيين مثل مونتسكيو وبورتاليس اللذين أكدا أن القانون تعبير عن الحكمة والعدل لا عن السلطة وحدها. وفي القرن التاسع عشر استعمل بروسبير شارل ألكسندر مصطلح الأمن القانوني لأول مرة، رابطًا إياه بسهولة معرفة الوضعية القانونية. انتقل المبدأ لاحقًا إلى الفضاء الأوروبي من خلال اعتراف ضمني به في القانون الأساسي الألماني لعام 1949، ثم في دساتير إسبانيا والبرتغال واجتهادات المحاكم الأوروبية ومجلس الدولة الفرنسي. أما في الجزائر، فقد ظهر المبدأ ضمنيًا في الاجتهاد القضائي قبل أن يُقر صراحة في دستور 2020، الذي نصت الفقرة 14 من ديباجته على ارتباط مبادئ دولة القانون بالأمنين القانوني والديمقراطي، وأكدت المادة 34 التزام الدولة بضمان وضوح واستقرار التشريع. ويخلص البحث إلى أن الأمن القانوني يمثل ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات، ويوصي بتعزيز الشفافية التشريعية وتحسين الصياغة القانونية لترسيخ الثقة في القانون ومؤسساته.

الكلمات المفتاحية: الألواح الإثني عشر، الفقه الأوروبي، القضاء الأوروبي، الأمن القانوني، القانون الأساسي الألماني، دباجة دستور 2020، المادة 34 من دستور 2020، الحقوق والحريات، دولة القانون، الأمن الديمقراطي

The historical development stages of the principle of legal certainty.

Abstract

This paper explores the historical development of the principle of legal certainty as a foundation of the rule of law and a safeguard for legal stability and trust. The concept originated in Roman Law, which emphasized clarity and stability of norms, and was later refined by jurists such as Montesquieu and Portalis, who viewed law as an act of wisdom and justice rather than power. In the 19th century, Prosper Charles Alexander first used the term "legal certainty," linking it to the accessibility of legal

information. The idea gradually spread through Europe, being implicitly recognized in the 1949 German Basic Law, then explicitly in the Spanish and Portuguese constitutions, and upheld by the jurisprudence of European courts and the French Conseil d'État. In Algeria, the principle appeared implicitly in judicial decisions before being expressly affirmed in the 2020 Constitution. Paragraph 14 of its Preamble connects the rule of law with both legal and democratic security, while Article 34 guarantees clarity and stability of legislation. The study concludes that legal certainty is essential for protecting rights and freedoms and recommends improving legislative drafting and transparency to strengthen citizens' confidence in law and institutions.

Key words: *The twelve panels, European jurisprudence, European jurisprudence, legal security, the German Basic Law, the preamble to the Constitution of 2020, Article 34 of the Constitution of 2020, rights and freedoms, the rule of law, democratic security*

د/ لبـنى حشـوف
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة عباس لغـرور خنشلة
البريد الإلكتروني:
Loubna.hachouf@univ-khenchela.dz

أ.د/ إنصاف بن عمران
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة عباس لغـرور خنشلة
البريد الإلكتروني:
Benamrane.insaf@gmail.com

دور الرقابة القضائية الدستورية في تكريس الأمن القانوني

الملخـــص:

يعتبر مبدأ الأمن القانوني من بين أهم المبادئ الدستورية التي أخضعها المؤسس الدستوري إلى الرقابة من جانب القاضي الدستوري، الذي يملك السلطة التقديرية لكي يقرر دستورية نص قانوني أو تنظيمي من عدمه، وهذا بهدف تعزيز حماية مبدأ الأمن القانوني من أي مساس أو تجاوز.

بحيث تعمل المحكمة الدستورية من خلال رقابتها القضائية على منع صدور قوانين أو لوائح تتعارض مع المبادئ الدستورية أو تمس بالحقوق والحريات الأساسية، وبذلك تسهم في ترسيخ الثقة في المنظومة القانونية وحماية الأفراد من التعسف التشريعي أو التنظيمي، وبذلك، يمكن القول إن الرقابة القضائية الدستورية تعد أداة فعالة لتحقيق الأمن القانوني، لأنها تضمن احترام مبدأ سمو الدستور، واستقرار النصوص القانونية، وحماية الحقوق والحريات، وتسهم في بناء دولة قانون يسود فيها العدل واليقين القانوني.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الرقابة الدستورية، المحكمة الدستورية، الأثر الرجعي للقرار.

The Role of Constitutional Judicial Oversight in Upholding Legal Security

Summary:

The principle of legal security is considered one of the most important constitutional principles subjected by the constitutional founder to judicial review by the constitutional judge, who has discretionary power to decide the constitutionality of a legislative or regulatory text, with the aim of strengthening the protection of the principle of legal security from any infringement or overreach.

The Constitutional Court, through its judicial review, works to prevent the issuance of laws or regulations that conflict with constitutional principles or violate fundamental rights and freedoms. In this way, it contributes to consolidating trust in the legal system and protecting individuals from legislative or regulatory arbitrariness. Therefore, it can be said that constitutional judicial review is an effective tool for

achieving legal security, as it ensures respect for the supremacy of the constitution, the stability of legal provisions, the protection of rights and freedoms, and contributes to building a state governed by the rule of law in which justice and legal certainty prevail.
***Keywords**: legal security, constitutional review, constitutional court, retroactive effect of the decision.*

د/ بسمـة مامـن
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة عباس لغرور خنشلة
البريد الإلكتروني:
Mamen.besma@univ-khenchela.dz

دور الامن القانوني في حماية الحقوق والحريات

الملخص:

إن الأمن القانوني يعني استقرار وثبات القواعد القانونية المنظمة لشؤون الأفراد والدول وبعدها عن العوامل التي تصيبها بالاضطراب، وهذا الأمر من شأنه ضمان حقوق الأفراد والدول أيضا، إذ لا يمكن للفرد الحصول على حقوقه المشروعة إلا في ظل منظومة قانونية ثابتة ومستقرة في جميع المجالات ، فوجود نوع من الثبات النسبي للعلاقات القانونية يبعث على استقرار المراكز القانونية ويعمل عل إشاعة السكينة والطمأنينة ويحقق الأمن الانساني بأبعاده الواسعة، وبالمقابل يؤدي عدم استقرار القوانين واضطرابها إلى خلق الفوضى وإشاعة الفتنة واختلال الحياة الطبيعية للأفراد مما يخل بسيادة الدولة وهيبتها ، ولتحقيق هذه الغاية يجب البحث عن المقومات التي تحقق استقرار القواعد القانونية بالشكل الذي يضمن حقوق الافراد وحرياتهم الأساسية في ظل سيادة دولة القانون.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الاستقرار القانوني، الحقوق والحريات، الضمانات السياسية، سيادة القانون، الرقابة السياسية.

The Role of Legal Security in Protecting Rights and Freedoms

Abstract :

Through this paper, we try to shed light on the most important international issues that are embodied within the axes of most constitutions, especially Algeria, which tried to adapt to the recent international developments that have become the center around which all ideas, efforts and studies revolve by acceding to various international treaties and documents related to human rights, taking into account the nature of the system.

Algeria's desire to achieve an effective national platform for the protection and promotion of human rights has been translated through the establishment of mechanisms that take care of these rights and work to improve and promote them, so did the Algerian legislator succeed in achieving constitutional justice and protecting human rights or are technological challenges preventing this from happening?

***Keywords**: legal security, legal stability, rights and freedoms, political guarantees, rule of law, political oversight.*

أ.د/ نادية حزاب
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة د. مولاي طاهر سعيدة
البريد الإلكتروني:
Nadia.hazzab@univ-saida.dz

أ.د/ شيدة هني
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة د. مولاي طاهر سعيدة
البريد الإلكتروني:
Henniracha81@gmail.com

نطاق السريان الزماني للتشريع الاقتصادي في الجزائر

الملخص:

إن قاعدة عدم رجعية النصوص الجنائية تعتبر نتيجة منطقية لمبدأ " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" ذلك أن احكام قانون العقوبات لا تسري إلا على الأفعال التي تقع بعد تاريخ صدوره، أما الأفعال التي وقعت قبل صدوره فلا يشملها النص. وتطبيقا لذلك لا يمكن أن يحكم على شخص بعقوبة لفعل كان مباحا وقت ارتكابه، وإلا نكون قد جرمنا فعلا بغير نص تشريعي كما لا يجوز ان يحكم على شخص بعقوبة أشد من تلك التي كانت محددة وقت ارتكابه للجريمة وإلا كنا قد طبقنا عقوبة بغير نص تشريعي وفي كلا الحالتين يعتبر خرقا صارخا لمبدأ الشريعة الجنائية. فإذا كان الاصل أن القانون الساري وقت ارتكاب الجريمة هو القانون الواجب التطبيق عملا بقاعدة عدم رجعية القوانين الجنائية، إلا أن هناك استثناء عن الاصل إذ صدر قانون جديد أصلح للمتهم فعلى المشرع ولاعتبارات نفعية أوجب تطبيق هذا القانون الجديد إذا كان أقل شدة ولكن ألا يعد هذا اعتداء على مبدأ الشرعية الجنائية؟، لأن القانون الجديد سيطبق على وقائع سابقة على نفاذه.

الكلمات المفتاحية: عدم رجعية النص الجنائي، رجعية القانون الاصلح للمتهم، الجريمة الاقتصادية.

The temporal scope of economic legislation in Algeria

***Summary**:*

The principle of non-retroactivity of criminal laws is a logical consequence of the principle of "no crime and no punishment except by law." The provisions of the Penal Code only apply to acts committed after the date of its enactment; acts committed before its enactment are not covered by the law. Accordingly, a person cannot be sentenced to a penalty for an act that was permissible at the time of its commission; otherwise, we would be committing a crime without a legislative provision. Similarly, a person cannot be sentenced to a penalty more severe than that specified at the time of the commission of the crime; otherwise, we would be applying a penalty without a legislative provision. In both cases, this constitutes a blatant violation of the principle of criminal law. While the basic principle is that the law in force at the time of the commission of the crime is the applicable law, based on the principle of non-

retroactivity of criminal laws, there is an exception to this principle: if a new law is enacted that is more favorable to the accused, the legislator, for utilitarian considerations, must enforce this new law if it is less severe. However, does this not constitute an attack on the principle of criminal legality? This is because the new law will be applied to incidents prior to its entry into force .

***Keywords**: Non-retroactivity of criminal law, retroactivity of the law most favorable to the accused, economic crime.*

د/ سفيـان بن زواوي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
كلية الحقوق الإخوة منتوري قسنطينة 01
البريد الإلكتروني:
Sofianebenzouaoui@gmail.com

الأمن القانوني في التشريعات الجنائية الخاصة

الملخص:

تعد فكرة الأمن القـــانوني من المفاهـيم المـتداولة في الـفقه القانوني المـعاصر، لاسيـما عندما يتعـلق الأمر بتقيـــيم التشريعات الصادرة من السلطة التشريعية، أو عند نقد مسار تطبـيق القاعدة القانـونية أو تفسيرها من قبل القضاء، فغالبا ما يوجه النقد للأنظمة القانونية من جوانب عديدة، منها ما يتعلق بعدم الدقة في صياغتها، ومنها ما يتـعلق بعـدم التناسب التشريعي فيها ، ومنها ما يتعلق بتضخم النصوص القانونية أو بعدم استقرارها نتيجة لتغـييرها المتكرر بغية مواكبتها لمسـتجدات العصر أو بالإضـرار بالحقوق والمراكز القانونية نتيجةً لتوسع القضاء في تـطبيق المـواد القانونية خاصةً عندما يتعلق الأمر بتنظيم بعض المجالات الجديدة المرتبطة بانفتاح وتقدم المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، التشريعات الجنائية.

Legal Security in Special Criminal Legislation

***Abstract**:*

The concept of legal security is one of the widely discussed ideas in contemporary legal scholarship, especially when it comes to evaluating legislation issued by the legislative authority or when critiquing the process of applying or interpreting legal provisions by the judiciary. Criticism is often directed at legal systems from many aspects, including issues related to imprecise wording, the lack of legislative proportionality, the inflation of legal provisions, or their instability due to frequent amendments aimed at keeping up with modern developments. Additionally, it can involve harm to rights and legal positions resulting from the judiciary's expansion in applying legal provisions, particularly when it concerns regulating new areas linked to societal openness and progress.

***Keywords**: Legal Security, Criminal Legislation.*

د/ ياسيـن أســود
كليـــة الحقــوق والعــلوم السياسيـــة
جامعــة عيــن تموشنت
البريد الإلكتروني:
Yacineasswad@gmail.com

الأمن القضائي ودوره في مواجهة الجرائم المستحدثة: الجرائم المستحدثة نموذجا

الملخـــص:

يعرض موضوع الأمن القضائي ودوره في مواجهة الجرائم المستحدثة الجريمة المعلوماتية نموذجا، أحد أهم المبادئ التي تسعى الدول حثيثا إلى تكريسه في تشريعاتها الجزائية، خاصة مع التطور المتسارع للجريمة بصورها المستحدثة .فرغم تفطن أغلب التشريعات إلى تجريم الأشكال المستحدثة للجرائم، لما يترتب عليها من آثار مهددة لاستقرار وأمن المجتمع؛ إلا أن تنوع وسائل ارتكابها دفع الدول ومنها الجزائر إلى إصدار قوانين خاصة مستقلة عن قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية ،تعكف على مواجهة الصور المستجدة من هذه الجرائم باعتبار خصوصيتها وباعتبارها ترتكب في الغالب باستخدام الأساليب التقنية والوسائل الالإلكترونية الحديثة.

من هذا المنطلق، تظهر أهمية الموضوع، إذ أصبح التخطيط لسياسة جنائية رشيد قادرة على استيعاب كل تلك المتغيرات يتطلب قبل أي وقت مضى، التمسك بالأمن القضائي باعتبار بداية مبدأ له مقوماته العادلة وله وفي نظرنا آليات تستمد فاعليتها وقوتها في المجال الجزائي من تشريعات الدول وسياستا المنتهجة في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة.

وعلى الرغم من تعلق المبدأ بعمل الهيئات القضائية بشكل عام، إلا أننا اخترنا دراسته في المجال الجزائي وبشكل خاص في مجال الجرائم المستحدثة، حيث يعد الوسيلة الأقدر على تحقيق الاستقرار والأمن بين الأفراد وهذا يعزز ثقتهم بالضرورة في القضاء. وتجسيد مبدأ الأمن القضائي مرهون بوجود آليات لها فاعليتها في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة. فماذا نقصد بالأمن القضائي وماهي آلياته؟ وما مدى فعالته في مجال مواجهة الجرائم المستحدثة" الجريمة المعلوماتية نموذجا ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة انتهجنا المنهج التحليلي وعمدنا تقسيم الدراسة إلى مبحثين هما على التوالي:

- المبحث الأول: مفهوم الأمن القضائي وخصوصية الجرائم المستحدثة.
- المبحث الثاني: آليات تحقيق الأمن القضائي ودورها في مواجهة الجرائم المستحدثة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الجرائم المستحدثة، الجرائم المستحدثة.

Judicial Security and Its Role in Addressing Emerging Crimes: Emerging Crimes as a Model

***Abstract**:*

The topic of judicial security and its role in addressing emerging crimes, with cybercrime as a model, highlights one of the most important principles that states strive to establish in their criminal legislation, especially given the rapid evolution of crime in its emerging forms. Although most legislations have recognized the need to criminalize new forms of crime due to their potential effects that threaten societal stability and security, the diversity of methods used to commit these crimes has led countries, including Algeria, to enact special laws independent of the Penal Code and the Code of Criminal Procedure.

These laws aim to address new manifestations of these crimes, considering their specificity and the fact that they are often committed using modern technical methods and electronic means. From this perspective, the importance of the topic becomes clear, as planning a sound criminal policy capable of accommodating all these changes now requires, more than ever, adherence to judicial security as a fundamental principle with just foundations and, in our view, mechanisms whose effectiveness and strength in the criminal field derive from the legislations of states and the policies adopted in combating emerging crimes.

Although the principle is generally related to the work of judicial bodies, we have chosen to study it in the criminal field, particularly in the area of emerging crimes, as it is considered the most effective means to achieve stability and security among individuals, which necessarily enhances their trust in the judiciary.

The embodiment of the principle of judicial security depends on the existence of mechanisms that are effective in combating emerging crimes. So, what do we mean by judicial security and what are its mechanisms? And how effective is it in dealing with emerging crimes, using cybercrime as a model?

To answer the posed issue, we adopted the analytical approach and divided the study into two sections, which are respectively:

- *First Section: The concept of judicial security and the specificity of emerging crimes.*
- *Second Section: Mechanisms for achieving judicial security and their role in confronting emerging crimes.*

***Keywords**: Legal Security, Emerging Crimes, Emerging Crimes.*

د/ لمين بوعمرة
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Lamineav@gmail.com

د/ عمـاد الدين جويـني
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Juiniimad72@gmail.com

غموض دور القاضي الدستوري في تعزيز مقتضيات الأمن القانوني.

الملخص:

لضمان قدر كبير للابتعاد عن الغموض والتعقيد في النص التشريعي لابد من ان تتم صياغته صياغة محكمة تقنية تحت اشراف اهل الاختصاص، حيث تكون واضحة ومحددة ولا تثير معرفتها الوقوف عليها ايه منازعات أن المخاطبين بها يدركون ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات دون ارتباك في فهمها.

الكلمات المفتاحية: القاضي الدستوري، الأمن القانوني، الغموض.

The ambiguity of the role of the constitutional judge in promoting the requirements of legal security.

Abstract

To ensure a high degree of clarity and to avoid ambiguity and complexity in legislative texts, laws must be drafted with technical precision under the supervision of qualified experts. Such drafting should be clear, well-defined, and unambiguous, leaving no room for interpretive disputes. This clarity allows those addressed by the law to fully understand their rights and obligations without confusion, thereby enhancing the effectiveness and reliability of the legal system.

***Keywords**: Constitutional judge, legal certainty, ambiguity.*

أ.د/ إيمـــان دنـــي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياســـية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Imene.denni@univ-tebessa.dz

أ.د/ أميـن البـار
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياســـية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
البريد الإلكتروني:
Juiniimad72@gmail.com

مفهوم الأمن القانوني من منظورٍ تاريخي وفلسفي وقانوني

الملخص:

يتعاطى هذا البحث مع مفهوم الأمن القانوني **(Legal Certainty)** من منظورٍ تاريخي وفلسفي وقانوني. يبيّن البحث جذور المفهوم منذ العصور الرومانية والوسيطية، مرورًا بتبلوره في فكر التنوير والتقنين (كالتجربة النابليونية)، ثم انتقاله إلى مرتكزات الدولة القانونية الحديثة **(Rechtsstaat و Rule of Law)**.

يحدّد البحث أبعاد الأمن القانوني: وضوح النصوص، ثباتها واستقرارها، قابلية التنبؤ، عدم الرجعية، وحماية التوقعات المشروعة. كما يستعرض تجارب مقارنة، مع إبراز معايير المؤسسات الأوروبية **(Venice Commission، CJEU)** والدلالات التطبيقية لغياب الأمن القانوني على الاستثمار وحكم القانون. في الختام، يقدّم توصيات تشريعية وقضائية وسياساتية لتعزيز الأمن القانوني.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الغموض، منظورٍ تاريخي، فلسفي، قانوني.

The Concept of Legal Certainty from a Historical, Philosophical, and Legal Perspective

Abstract:

This study addresses the concept of legal certainty from a historical, philosophical, and legal perspective. It traces the roots of the concept from the Roman and medieval periods, through its crystallization in Enlightenment thought and codification (such as the Napoleonic experience), to its adoption in the foundations of the modern legal state (Rechtsstaat and Rule of Law).

The study identifies the dimensions of legal certainty: clarity of texts, their stability and consistency, predictability, non-retroactivity, and the protection of legitimate expectations. It also reviews comparative experiences, highlighting the standards of European institutions (Venice Commission, CJEU) and the practical implications of the absence of legal certainty on investment and the rule of law. In conclusion, it presents legislative, judicial, and policy recommendations to enhance legal certainty.

***Keywords**: Legal Certainty, Ambiguity, Historical Perspective, Philosophical Perspective, Legal Perspective.*

د/ عبد الوهـاب شـرقي
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Chergui-abdelouahab@univ-eloued.dz

د/ عبد العالي حفظ الله
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Hafdallah-abdellali@univ-eloued.dz

غموض دور القاضي الدستوري في تعزيز مقتضيات الأمن القانوني.

الملخص:

نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها الأمن القانوني الذي يعتبر شرطا أساسيا في عملية التشريع يتوجب احترامه وعدم الخروج عن مقتضياته في أعداد النصوص القانونية مثل الوضوح سهولة الوصول إلى القانون العام به تقيد المشرع في أعداد, للنصوص القانونية, فلم تترك المشرع حرا في تشريعاتها فأصبحت تخضع إلى الرقابة القاضي الدستوري لمراقبة مدى التزام المشرع بالمبادئ التي أقرتها نصوص الدستور عموما لا سيما مقومات الأمن القانوني التي تعتبر شرطا جوهريا في عملية تشريع.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، رقابة دستورية، قاضي دستور، وضوح القانون، تناسب.

Given the paramount importance of legal security, which is a fundamental condition in the legislative process

Abstract:

It is essential to respect and adhere to its requirements when drafting legal texts, such as clarity and ease of access to the law. The legislator is bound by these principles when drafting legal texts. The legislator is not left unrestricted in its legislation, as it is subject to the review of the constitutional judge to ensure compliance with the principles enshrined in the constitutional texts, particularly the components of legal security, which is a crucial condition in the legislative process.

***Keywords**: Legal security; Constitutional review; Constitutional judge; Clarity of the law; Proportionality.*

د/ لامية حساني
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
البريد الإلكتروني:
Lamia.hassani@univ-tlemcen.dz

الإطار المفاهيمي للأمن القانوني.

الملخص:

يعتبر الأمن القانوني في وقتنا المعاصر من بين المحاور الأكثر أهمية ومتابعة من طرف الحكومات والأنظمة، نظرا لكونه مطلبا أساسيا لقيام دولة القانون، ويعد ركيزة أساسية لضمان الحقوق والحريات وتعزيز الشعور بالمساواة أمام القانون.

وقد عرفه الفقه بأنه المبدأ الذي يحتوي معنيين أولا بمعنى القاعدة التي تحقق الثبات والاستقرار بين المواطنين، والمعنى الثاني القائم على أساس الوضوح وجودة النصوص القانونية وقابليته للتطبيق.

في حين تم تعريفه في القضاء من طرف مجلس الدولة الفرنسي بأن مبدأ الأمن القانوني يقتضي قدرة المواطن على تحديد ما هو ممنوع دون عناء من طرف القانون ساري المفعول، وللوصول إلى هذه النتيجة ينبغي أن يكون القانون واضحا ومفهوما، وأن لا يكون عرضة للتغييرات المتكررة وغير المتوقعة. ونسلط الضوء في مداخلتنا هذه على نشأة هذا المبدأ وتطوره عبر مختلف العصور.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الاستقرار، مجلس الدولة.

The conceptual framework of legal security.

Abstract :

In contemporary times, legal security has become one of the most significant and closely monitored issues by governments and legal systems, as it constitutes a fundamental requirement for the establishment of the rule of law. It serves as an essential pillar for safeguarding rights and freedoms and for strengthening the sense of equality before the law.

Legal scholars define this principle as having two main dimensions: first, as a rule that ensures stability and predictability among citizens; and second, as a concept grounded in the clarity, quality, and enforceability of legal provisions.

From a judicial standpoint, the French Council of State has defined the principle of legal security as the individual's ability to determine, without difficulty, what is

prohibited under the law in force. To achieve this, the law must be clear, understandable, and not subject to frequent or unforeseen changes.

This paper sheds light on the origin and evolution of this principle throughout different historical periods.

***Keywords**: Legal security, Stability, Council of State.*

د/ نصرالديـن العايـب
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
البريد الإلكتروني:
Laib-nasreddine@univ-eltarf.dz

د/ خولة غرايبيـة
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
البريد الإلكتروني:

مبدأ عدم رجعية القوانين كآلية لتحقيق الأمن القانوني

الملخص

مبدأ عدم رجعية القوانين هو أن القانون الجديد لا يطبق على الوقائع السابقة على تاريخ نفاذه، وهو من أهم أسس الأمن القانوني لأنه يضمن استقرار الحقوق والمراكز القانونية ويحمي الأفراد من تغير القوانين بشكل مفاجئ. ويعني ذلك أن القوانين تسري على المستقبل، وليس على الماضي، إلا إذا نص المشرع صراحة على تطبيق القانون بأثر رجعي، وهذا الاستثناء غالباً ما يكون ضروري لحماية المصلحة العامة أو يكون في صالح المتهم في القضايا الجنائية (القانون الأصلح للمتهم) .

الكلمات المفتاحية: الأمن القانون، مبدأ عدم رجعية القوانين، القضايا الجنائية.

The principle of non-retroactivity of laws as a mechanism for achieving legal certainty

Summary:

The principle of non-retroactivity states that a new law does not apply to facts prior to its effective date. It is one of the most important foundations of legal security because it ensures the stability of rights and legal positions and protects individuals from sudden changes in laws. This means that laws apply to the future, not the past, unless the legislature explicitly provides for retroactive application. This exception is often necessary to protect the public interest or is in the defendant's favor in criminal cases (the law most favorable to the defendant).

***Keywords**: Legal Certainty, Principle of non-retroactivity of laws, Criminal cases*

ط.د/ هبة جفال
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة 20 أوت 1955 سكيكـدة
البريد الإلكتروني:
H.djeffal@univ-skikda.dz

دور الدفع بعدم الدستورية في ترسيخ الأمن القانوني

الملخـص:

يُعد الدفـــع بعـــدم الدستوريـــة آلية قانونيـــة حديثة تتيح للأفراد الطعن في دستورية النصوص التشريعية والتنظيمية المخالفـــة لحقوقهم وحرياتهم أمام المحكمة الدستورية. وقد كرس الدستور الجزائري هذه الآلية في التعديلات الدستورية لعامي **2016** و**2020** (المادتان **195** و**198**)

من جهة أخرى، يهدف مبدأ الأمن القانوني، المنصوص عليه في ديباجة الدستور والمادة **34**، إلى ضمان استقرار المراكز القانونية وحماية الحقوق المكتسبة والتوقعات المشروعة للأفراد.

تتجلى العلاقة بين الآليتين في سعيهما المشترك لحماية الحقوق والحريات الدستورية، حيث يساهم الدفع بعدم الدستورية في تطهير المنظومة القانونية من النصوص المخالفة للدستور وتحقيق سموه على سائر القوانين.

لكن فعالية هذه الآلية تتوقف على قدرة المحكمة الدستورية على الموازنة بين إلغاء النصوص غير الدستورية والحفاظ على استقرار المراكز القانونية، وذلك بتحديد الأثر الزمني المناسب للحكم بما يحقق العدالة دون الإضرار بالأمن القانوني، محققاً بذلك الغاية المزدوجة حماية سمو الدستور وحماية حقوق الأفراد مع ضمان استقرار النظام القانوني.

الكلمات المفتاحية: دفع، عدم دستورية، امن قانوني، حقوق وحريات.

The role of unconstitutionality rulings in establishing legal certainty

Abstract:

The defense of unconstitutionality is a modern legal mechanism that enables individuals to challenge the constitutionality of legislative and regulatory provisions that violate their rights and freedoms before the Constitutional Court. The Algerian Constitution enshrined this mechanism in the 2016 and 2020 constitutional amendments (Articles 195 and 198).

On the other hand, the principle of legal certainty, provided for in the Preamble of the Constitution and Article 34, aims to ensure the stability of legal positions and protect individuals' acquired rights and legitimate expectations.

The relationship between these two mechanisms manifests in their common pursuit of protecting constitutional rights and freedoms, as the defense of unconstitutionality contributes to purifying the legal system of provisions contrary to the Constitution and ensuring its supremacy over all other laws.

However, the effectiveness of this mechanism depends on the Constitutional Court's ability to balance between invalidating unconstitutional provisions and preserving the stability of legal positions, by determining the appropriate temporal effect of the ruling in a manner that achieves justice without undermining legal certainty, thereby realizing the dual purpose: safeguarding constitutional supremacy and protecting individual rights while ensuring the stability of the legal order.

Key words: *Defense, Unconstitutionality, Legal security, Rights and Freedoms.*

د/ منيـرة لعجـال
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة أحمد دراية ـــة أدرار
البريد الإلكتروني:
Ladjelmouni86@gmail.com

إسهام القاضي الدستوري في حماية مبدأ الأمن القانوني

الملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القاضي الدستوري في حماية مبدأ الأمن القانوني في النظام القانوني الجزائري من خلال الرقابة الدستورية على التشريعات، وفحص كيفية تكريس هذا المبدأ في الدستور الجزائري لعام **2020**.

وقد أظهرت الدراسة أن تكريس مبدأ الأمن القانوني في التعديل الدستوري لعام **2020** يمثل خطوة هامة نحو ضمان استقرار النظام القانوني وحماية الحقوق والحريات.

كما أكدت على قدرة المحكمة الدستورية في تعزيز هذا المبدأ عبر آليات مختلفة خاصة آلية التحفظات التفسيرية وإلغاء النصوص المخالفة للدستور. ومع ذلك، تثير قاعدة الأثر الفوري لقرار عدم الدستورية إشكاليات تتعلق بالموازنة بين مبدأ الأمن القانوني والمشروعية، حيث يبرز التحدي في الحفاظ على استقرار الحقوق المكتسبة وسط التغييرات المفاجئة في التشريعات.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، المحكمة الدستورية، المشروعية، الأثر الرجعي، التحفظات التفسيرية.

The Contribution of the Constitutional Judge in Protecting the Principle of Legal Certainty

Summary

This study aims to analyze the role of the constitutional judge in protecting the principle of legal certainty within the Algerian legal system through constitutional review of legislation. It also seeks to examine how this principle is enshrined in the Algerian Constitution of 2020 and the mechanisms employed by the Constitutional Court to ensure the stability of rights and freedoms.

The study showed that enshrining the principle of legal certainty in the 2020 constitutional amendment is an important step toward ensuring the stability of the legal system and the protection of rights and freedoms.

It also confirmed the Constitutional Court's ability to strengthen this principle through mechanisms such as interpretive reservations and the annulment of unconstitutional provisions. However, the principle of immediate effect of the unconstitutionality ruling raises issues related to balancing legal certainty and

legitimacy, where the challenge lies in maintaining the stability of acquired rights amid sudden changes in legislation.

Keywords: *Legal Certainty, Constitutional Court, Legitimacy, Retroactive Effect, Interpretive Reservations.*

أ/ جيهان بوعمرة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Bmrdjihane@gmail.com

أ/ محمد بوعمرة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Mohamedbouamra@gmail.com

مبدأ الاستقـرار التشريـعي

الملخـص:
مبدأ الاستقرار التشريعي من المبادئ الأساسية في دولة الحق والقانون وذلك من خلال ما يضمنه من المكاسب عن طريـق التشريعـات المفاجئـة التي بشأنها أن تصطدم مع التوقعات المشروعة للأفراد وبالتالي غياب حمايتها وصيانتها وهو الأمر لذي أثـره اقره المشرع الدستوري الجزائري بموجب المادة 34 من التعديل الدستوري لسنه 2020 لأهميته البالغة في جميع المجالات.

الكلمات المفتاحية: مبدأ الاستقرار التشريعي، المشرع الدستوري الجزائري.

The principle of legislative stability

Abstract:
The principle of legislative stability is one of the fundamental pillars of the rule of law, as it safeguards the benefits derived from protecting individuals against abrupt legislative changes that may conflict with their legitimate expectations, thereby ensuring their protection and legal security. Recognizing its paramount importance across all fields, the Algerian constitutional legislator enshrined this principle in Article 34 of the 2020 constitutional amendment, affirming its essential role in maintaining consistency, predictability, and trust in the legal system.

Keywords: *The principle of legislative stability, the Algerian constitutional legislator*

د/ حنـان عـلاوة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة بجايـــة
البريد الإلكتروني:
Hanane.allaoua@univ-bejaia.dz

د/ توفيـق زيـد الخيـل
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة الطـارف
البريد الإلكتروني:
Zidelkhil-toufik@univ-eltarf.dz

المحكمة الدستورية والأمن القانوني:
دراسة تحليلية لدور القضاء الدستوري في تكريس مبدأ اليقين القانوني

الملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور المحوري الذي يلعبه القضاء الدستوري (المحكمة الدستورية) في إرساء وتكريس مبدأ اليقين القانوني، والذي يُعد ركيزة أساسية للأمن القانوني في دولة القانون.

ينطلق التحليل من تعريف الأمن القانوني بأنه ضمانة الثقة والتنبؤ بتصرفات السلطات، واليقين القانوني كعنصر أساسي له يركز على وضوح القواعد القانونية واستقرارها، وتؤكد الدراسة أن المحكمة الدستورية لا تقتصر وظيفتها على الرقابة الشكلية، بل تتجاوز ذلك لتصبح ضامنا عمليا لسلامة القانون.

يتمحور دور المحكمة الدستورية في تكريس اليقين القانوني حول آليتين رئيسيتين:

01. الرقابة على دستورية القوانين: حيث تعمل المحكمة على تصفية التشريع من أي غموض أو عمومية مُفرطة، وتضمن توافق القوانين مع الدستور، مما يحقق الوضوح القانوني ويمنع الفوضى التشريعية.

02. ترشيد أثر الحكم بعدم الدستورية: وذلك من خلال استخدام سلطة تحديد الأثر الزمني للحكم. فبدلا من الإلغاء الرجعي الذي يُهدد المراكز القانونية المكتسبة، تلجأ المحكمة إلى الأثر الفوري للحكم، أو استخدام التحفظات التفسيرية لتصحيح مسار النص دون إلغائه كليا، مما يوازن بين تحقيق العدالة الدستورية وحماية الثقة المشروعة للأفراد واستقرار المعاملات.

وفي الختام، تشير الدراسة إلى أن المحكمة الدستورية هي الأداة التي تربط سيادة الدستور بتحقيق الاستقرار القانوني، مما يجعل دورها تكامليا في بناء دولة مؤسسات تحترم فيها الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، المحكمة الدستورية، مبدأ اليقين القانوني، الاستقرار القانوني.

The Constitutional Court and Legal Security : An Analytical Study of the Role of Constitutional Judiciary in Establishing the Principle of Legal Certainty

Summary

Constitutional Court) in establishing and entrenching the Principle of Legal Certainty, which is a fundamental pillar of Legal Security in a rule of law state.

The analysis begins by defining Legal Security as the guarantee of trust and predictability in the actions of public authorities, and Legal Certainty as its essential component focusing on the clarity and stability of legal rules. The study asserts that the Constitutional Court's function is not limited to mere formal oversight, but extends to being a practical guarantor of the law's integrity.

The Constitutional Court's role in establishing Legal Certainty is centered on two main mechanisms:

01. *Judicial Review of Constitutionality: The Court scrutinizes legislation, filtering out any ambiguity or excessive generality, and ensuring laws conform to the Constitution. This achieves legal clarity and prevents legislative chaos.*

02. *Rationalizing the Effect of Unconstitutionality Rulings: This is done by employing the power to define the temporal scope of its judgments. Instead of a retroactive annulment that threatens acquired legal rights, the Court often opts for a prospective effect of the ruling or uses Interpretative Reservations to correct the text's application without fully nullifying it. This balances the attainment of constitutional justice with the protection of the public's legitimate trust and the stability of legal transactions.*

In conclusion, the study indicates that the Constitutional Court is the instrument that links the supremacy of the Constitution to the achievement of legal stability, making its role integral to building an institutional state where rights and freedoms are respected.

Keywords*: Legal certainty, Constitutional Court, principle of legal certainty, legal stability.*

د/ وافيـة عوايجيـة
كليـــة الحقــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة عباس لغرور خنشلة
البريد الإلكتروني :
Aouaidjia.ouafia@univ-khenchela.dz

أ/ نبيل قليـل
كليـــة الحقــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة عباس لغرور خنشلة
البريد الإلكتروني :
Nabil.kellil@univ-khenchela.dz

دور المحكمة الدستورية في تكريس مبدأ الأمن القانوني

الملخص :

يعتبر مبدأ الأمن القانوني من بين أهم المبادئ الدستورية التي أخضعها المؤسس الدستوري إلى الرقابة من جانب القاضي الدستوري، الذي يملك السلطة التقديرية لكي يقرر دستورية نص قانوني أو تنظيمي من عدمه، وهذا بهدف تعزيز حماية مبدأ الأمن القانوني من أي مساس أو تجاوز، وذلك من خلال إعطاء كل الصلاحيات والآليات اللازمة للمحكمة الدستورية لتحقيق ذلك من خلال آلية الإلغاء سواء الإلغاء الكلي للنص وهذا ما جسده التعديل الدستوري لسنة 2020 صراحة بأن قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية، أو الإلغاء الجزئي له فقط وهنا يتقيد القاضي الدستوري بإبطال النص الغير دستوري والإبقاء على النصوص الدستورية الأخرى ، وكذا آلية التحفظات التفسيرية ومالها من أنواع سواء المنقصة أو التركيبية أو حتى الآمرة.

الكلمات المفتاحية: الأمـن القانـون، القاضي الدستـوري، الإلغـاء، التحفظ التفسيري، التحفظ المنقص، التحفظ التركيبي، التحفظ الآمر.

The role of the Constitutional Court in upholding the principle of legal certainty

Abstract

The principle of legal security is among the most important constitutional principles that the constitutional founder has subjected to oversight by the constitutional judge, who has the discretionary power to decide the constitutionality of a legal or regulatory text or not, with the aim of strengthening the protection of the principle of legal security from any infringement or transgression, by giving all the necessary powers and mechanisms to the Constitutional Court to achieve this through the cancellation mechanism, whether the total cancellation of the text, which is what the constitutional amendment of 2020 explicitly embodied that the decisions of the Constitutional Court are final and binding on all public authorities, or its partial cancellation only, and here the constitutional judge is bound to invalidate the

unconstitutional text and maintain the other constitutional texts, as well as the mechanism of interpretative reservations and their types, whether deficient, structural or even mandatory.

***Keywords**: legal security, constitutional judge, cancellation, interpretative reservation, deficient reservation, structural reservation, mandatory reservation*

د/ عبد الرحمان رفرافي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الإلكتروني:
Refrafi-abderrahmane@univ-eloued.dz

ط.د/ ملاك فرحاتي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Farhatimalek212@gmail.com

العولمة والسياسة الجنائية وقواعد القانون الجنائي في سياق مجتمع المخاطر

الملخص:

نركز من خلال هذه المداخلة على استكشاف تأثير العولمة على السياسة الجنائية والقانون الجنائي في إطار ما يُعرف بـ "مجتمع المخاطر." تعد هذه القضية من أبرز التحديات المطروحة على الساحة الجنائية المعاصرة، بسبب ما تحمله العولمة من تهديدات قد تعيق احترام الحقوق والضمانات الأساسية للأفراد، والتي طالما اعتُبرت قيودًا ضرورية تكرّس مبدأ العقوبة العادلة ضمن سيادة القانون.

نقوم بتحليل نظري معمق يهدف إلى توصيف الوضع الحالي للسياسة الجنائية والقانون الجنائي .وفي ختامه، يتم تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تسعى إلى إرساء سياسة جنائية متكاملة وعقلانية، يمكن تطبيقها ضمن أي نظام جنائي ذي طابع ديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: القانون الجنائي، العولمة، السياسة الجنائية، مجتمع المخاطر.

Globalization, criminal policy, and criminal law rules in the context of a risk society

Abstract

In this paper, we focus on exploring the impact of globalization on criminal policy and criminal law within the context of what is known as the "risk society." This issue is one of the most prominent challenges facing the contemporary criminal arena, given the threats globalization poses that may hinder respect for fundamental rights and guarantees for individuals, which have long been considered necessary constraints that enshrine the principle of just punishment within the rule of law.

We conduct an in-depth theoretical analysis aimed at describing the current state of criminal policy and criminal law. Finally, we present a set of proposals that seek to establish a comprehensive and rational criminal policy that can be applied within any democratic criminal system.

***Keywords**: Criminal law, globalization, criminal policy, risk society.*

أ.د/ سعـاد حافـظي
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
البريد الإلكتروني:
Hafdi.souad@yahoo.fr

مدى مساهمة القاضي الدستوري في تجسيد فكرة الامن القانوني دراسة مدى الموازنة بين اثر حجية الحكم بعدم الدستورية ومبدأ الامن القانوني على ضوء دستور جزائري ودساتير مقارنة

الملخص:

يعتبر الأمن القانوني من أهـم دعائم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون، ومؤدى هذا المبدأ أن تلتزم السلطة العامة بضمان قدر من الثبات النسبي في التشريعات، التي تصدر عنها على نحو يحقق الاستقرار للأوضاع والمراكز القانونية، التي نشأت في ظل هذه التشريعات، ويهدف الأمن القانوني بشكل رئيس إلى تعزيز ثقة الأفراد بالتشريعات السارية وتلافي أو على الأقل الحد من عدم وثوقهم بها، ولتحقيق ذلك فإنه يتعين أن تكون هذه التشريعات واضحة ومفهومة وقابلة للتطبيق وألا تخضع إلى التغيير أو التعديل المتكرر أو غير المتوقع بحيث يتمكن المخاطبون بأحكامها من التصرف بأمان واطمئنان وترتيب أوضاعهم، وفقاً لها دون الخشية من التعرض لأي مفاجآت أو تصرفات مباغتة صادرة عن السلطات العامة يكون من شأنها زعزعة هذه الطمأنينة أو العصف بها.

الكلمات المفتاحية: عدم رجعية النص الجنائي، رجعية القانون الاصلح للمتهم، الجريمة الاقتصادية.

The extent to which constitutional judges contribute to the embodiment of the concept of legal certainty: a study of the balance between the effect of the binding nature of judgments of unconstitutionality and the principle of legal certainty in light of the Algerian Constitution and comparative constitutions.

Abstract:

Legal certainty is one of the most important pillars of a modern state based on the rule of law. This principle requires public authorities to ensure a degree of relative stability in the legislation they enact, in order to achieve stability in the legal situations and positions that arise under this legislation. Legal certainty aims primarily to strengthen individuals' confidence in the legislation in force and to avoid or at least limit their distrust of it. To achieve this, these laws must be clear, understandable, and

enforceable, and must not be subject to frequent or unexpected changes or amendments, so that those subject to their provisions can act with confidence and peace of mind and arrange their affairs in accordance with it without fear of any surprises or sudden actions by public authorities that could undermine or disrupt this peace of mind.
***Keywords**: non-retroactivity of criminal law, retroactivity of the law most favorable to the accused, economic crime*

ط.د/ أحمد نوي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المركز الجامعي بريكة
البريد الإلكتروني:
Ahmed.noui@cu-barika.dz

د/ فاطمة الزهرة قدواري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة
البريد الإلكتروني:
Fatmazohra.guedouari@univ-biskra.dz

حماية الخصوصية المعلوماتية في ظل التطور التكنولوجي: التحديات والمعوقات في التشريع الجنائي

الملخص:

يشهد العصر الحالي توسعًا هائلًا في التطور التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أسفر عن ظهور انتهاكات للخصوصية المعلوماتية نتيجة سوء الاستخدام، مما يشكل تهديدًا لحق الإنسان في الخصوصية وحرمة حياته الخاصة، ويعرض بياناته الشخصية لمخاطر جسيمة. هذه التحديات والمعوقات في التشريع الجنائي أصبحت واقعًا يواجه حماية الحقوق الرقمية. لذا، دفعت هذه التحولات الدول إلى اعتماد آليات لحماية الخصوصية المعلوماتية للأفراد من هذه الانتهاكات.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح مفهوم الخصوصية المعلوماتية والبيانات الشخصية، وصور الاعتداءات المحتملة عليها، بالإضافة إلى استعراض الجهود والآليات المتبعة لحماية هذه البيانات على الصعيدين الدولي والداخلي، التي تهدف إلى تمكين الأفراد من السيطرة على تدفق معلوماتهم الشخصية في البيئة الرقمية وحمايتها ضمن إطار قانوني فعال.

الكلمات المفتاحية: حماية الخصوصية المعلوماتية، البيانات الشخصية، الحق في الخصوصية، الحياة الخاصة، الانتهاكات الرقمية، التشريعات القانونية، تكنولوجيا المعلومات، الأمن الرقمي.

The Protection of Informational Privacy in Light of Technological Development: Challenges and Obstacles in Criminal Legislation

***Abstract**:*

The current era is witnessing a vast expansion in technological development and the use of information and communication technologies, which has led to violations of informational privacy due to misuse, posing a threat to the right to privacy and the sanctity of personal life, thus exposing individuals' personal data to significant risks. These challenges and obstacles in criminal legislation have become a reality facing the protection of digital rights. Consequently, these developments have prompted countries to adopt mechanisms to protect individuals' informational privacy from such violations.

This paper aims to clarify the concept of informational privacy and personal data, the forms of potential violations, as well as reviewing the efforts and mechanisms implemented to protect this data both internationally and domestically, with the goal of enabling individuals to control the flow of their personal information in the digital environment and safeguard it within an effective legal framework.

***Keywords**: Informational privacy protection, personal data, right to privacy, private life, digital violations, legal regulations, information technology, digital security.*

د/ أسمـاء قواسميـة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
البريد الإلكتروني:
A.gouasmia@univ-soukahras.dz

د/ سهـام قواسميـة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
البريد الإلكتروني:
S.gouasmia@univ-soukahras.dz

تعزيز الأمن القانوني في ظل تنامي الجرائم المستحدثة: نحو استراتيجية تشريعية ورقابية متكاملة

الملخص:

في مواجهة تنامي الجرائم المستحدثة عابرة الحدود مثل الجرائم الالإلكترونية وغسل الأموال عبر العملات المشفرة، يبرز تحدٍ كبير أمام مبدأ الأمن القانوني الذي يقوم على اليقين والاستقرار، إذ تكشف القوانين والإجراءات التقليدية عن قصور واضح في ملاحقة هذه الجرائم المتطورة، مما يستدعي تبني استراتيجية متكاملة تجمع بين تطوير التشريع وتعزيز الرقابة، تشمل هذه الاستراتيجية اعتماد تشريعات مرنة تستوعب المستجدات، وتقنين الأدلة الرقمية، وبناء منظومة رقابية ذكية قائمة على تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، مع تفعيل التعاون بين الأجهزة الوطنية والشراكات الدولية، وتحقيق هذا التكامل بين التشريع والرقابة يمثل الضمانة الأساسية لموازنة متطلبات مكافحة الجريمة مع حماية الحريات في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الجرائم المستحدثة، الذكاء الاصطناعي، الامن القانوني، العصر الرقمي، التعاون الدولي.

Strengthening legal security in light of emerging crimes: towards an integrated legislative and regulatory strategy

Abstract:

In the face of emerging cross-border crimes such as cybercrime and money laundering through cryptocurrencies, a major challenge arises for the principle of legal security, which is based on certainty and stability. as traditional laws and procedures reveal clear shortcomings in prosecuting these sophisticated crimes. This calls for the adoption of an integrated strategy that combines legislative development and enhanced oversight. This strategy includes the adoption of flexible legislation that accommodates new developments, the codification of digital evidence, and building a smart oversight system based on big data analytics and artificial intelligence, while activating cooperation between national agencies and international partnerships. Achieving this integration between legislation and oversight is the fundamental guarantee for balancing the requirements of combating crime with the protection of freedoms in the digital age.

Keywords*: Emerging crimes, Artificial intelligence, Legal security, Digital age, International cooperation.*

د/ سفيان ناصري
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة العربي بن مهيدي أم البواقي
البريد الإلكتروني:
Sofiane.nasri@univ-oeb.dz

معوقات تحقيق الأمن القانوني في ظل القوانين العقابية المكملة ومظاهر الإخلال به
-جرائم الأعمال نموذجا-

الملخـــص:

على الرغم من المزايا الكثيرة التي يضمنها تجسيد مبدأ الأمن القانوني عند سن وصياغة النصوص التشريعية، الا أنه يواجه العديد من المعوقات في مجال جرائم الأعمال، نظرا لخطورة هذه الأخيرة وأضرارها الجسيمة على المال العام والأمن الاقتصادي الوطني، الأمر الذي نتج عنه المساس بمبدأ الأمن القانوني في مجال جرائم الأعمال نظرا لخصوصية هذه الأخيرة وما تتطلبه من سرعة التكيف مع واقع الأعمال إضافة الى تطور الفكر الاجرامي المتسارع في هذا النوع من الجرائم.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، جرائم الأعمال، القوانين العقابية المكملة، معوقات.

Obstacles to achieving legal security under supplementary penal laws and manifestations of violations thereof
- Business crimes as an example-

Summary

Despite the many advantages of embodying the principle of legal security when enacting and drafting legislative texts, it faces numerous obstacles in the field of business crimes, given the seriousness of the latter and its significant harm to public funds and national economic security. This has resulted in compromising the principle of legal security in the field of business crimes, given the specific nature of the latter and the need to quickly adapt to the reality of business, in addition to the rapid development of criminal thought in this type of crime.

***Keywords**: Legal security, business crimes, complementary penal laws, obstacles*

أ/ إبراهيـم بوعمـرة
كليـــة الحقـوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعـة الشهيد حمّة لخضر الوادي
البريد الإلكتروني:
Bouamrabrahim327@gmail.com

غمـوض النصـوص الجنائيـة

الملخص:

لأن عدم وضوح النصوص القانونية غالبا ما يجعلها قابله لأكثر من تفسير الأمر الذي لا يساعد في تطبيق القانون بشكل سليم مما ينجر عنها المساس بالحقوق والحريات، الامر الذي يتطلب تفسيرها بشكل سليم تحديدا لمقاصدها طبقا للصياغة التي جاءت عليها النصوص القانونية وذلك مع الطريق اسناد تفسيرها لأهل الاختصاص بهدف إزالة ما جاء فيها من غموض، سواء تعلق الأمر بغموض تعلق بالمفردات او الصياغة المبهمة من حيث عدم الدقة في التعبير أو غير ذلك من حالات الغموض التي سوف نفرق إليها في محاور المداخلة.

الكلمات المفتاحية: النصوص الجنائية، الغموض، بالحقوق، الحريات.

Ambiguity of criminal law provisions

Abstract

The lack of clarity in legal texts often renders them open to multiple interpretations, which hinders the proper application of the law and may consequently infringe upon rights and freedoms. This situation necessitates an accurate and methodical interpretation of legal provisions to determine their true intent, in accordance with the language and structure in which they were drafted. Therefore, the task of interpretation must be entrusted to qualified authorities capable of resolving ambiguities—whether they arise from unclear terminology, imprecise formulation, or other forms of linguistic or conceptual vagueness. These different aspects of ambiguity will be addressed and analyzed throughout the sections of this paper

Keywords*: Legal Texts, Ambiguity, Rights, Freedoms.*

Dr. Hadjer Chenikhar
Faculty of Law and Political Science
Laboratory for Strategic Studies and Sustainable Development in Arab Countries
Chahid Sheikh Larabi Tebessi University,
Tébessa / Algeria
Email :
Hadjer.chenikhar@univ-tebessa.dz

Dr. Sabrina Adjabi
Faculty of Law and Political Science
Abdelhafid Boussouf University,
Mila / Algeria
Email :
S.adjabi@centre-univ-mila.dz

The Constitutional Approach to the Principle of Legal Security in the 2020 Constitutional Amendment

Abstract:

The principle of legal certainty constitutes a fundamental cornerstone of the rule of law, as it provides essential guarantees related to the stability of legal positions, the clarity of legal norms, and the predictability of their effects.

The Algerian constitutional system has witnessed a gradual recognition of this principle, implicitly reflected in the Constitutions of 1989, 1996, and 2016 through provisions ensuring legal protection and judicial review of legislation.

However, explicit recognition of legal certainty was introduced for the first time in the 2020 Constitution. This constitutional amendment marks a significant development by dedicating clear provisions to legal certainty, particularly in the Preamble and Article 34, which obligate the State to ensure clarity, stability, and accessibility of legislation.

The Constitutional Court, as the supreme guarantor of constitutional supremacy, plays a pivotal role in strengthening this principle through expanded powers of constitutional review.

This study aims to analyze the conceptual and historical foundations of legal certainty within Algerian constitutional law and to examine the explicit constitutional treatment introduced in 2020, highlighting the role of the Constitutional Court in promoting legal certainty and enhancing trust in the legal system, thereby reinforcing the rule of law and institutional governance.

Keywords*: Constitutional Court, Principle of legal certainty.*

الملخص

يُعدّ مبدأ الأمن القانوني أحد المرتكزات الأساسية لقيام دولة القانون، لما يتيحه من ضمانات تتعلق باستقرار المراكز القانونية، ووضوح القواعد، وإمكانية توقع آثارها.

وقد عرف النظام الدستوري الجزائري تطورًا تدريجيًا في تكريس هذا المبدأ؛ حيث ورد ضمنيًا في دساتير **1989** و**1996** التعديلات و**2016** من خلال مفاهيم الحماية القانونية والرقابة على دستورية القوانين، قبل أن يتم التنصيص عليه صراحة في دستور **2020**.

ويشكل هذا الأخير محطة مفصلية من خلال تخصيص نصوص واضحة للأمن القانوني، لاسيما في ديباجته والمادة **34** التي تلزم الدولة بضمان وضوح التشريع واستقراره وإمكانية الوصول إليه.

كما عززت المحكمة الدستورية، بصفتها الضامن الأعلى لاحترام الدستور، آليات حماية الأمن القانوني عبر توسيع صلاحيات الرقابة على القوانين.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار المفاهيمي والتاريخي للأمن القانوني في الدساتير الجزائرية، وتبيان المعالجة الصريحة التي جاء بها دستور **2020**، مع إبراز دور المحكمة الدستورية في ترسيخ هذا المبدأ وتعزيز الثقة في المنظومة القانونية، بما يسهم في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المحكمة الدستورية، مبدأ الأمن القانوني.

د/ صالح بن نوي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
كلية الحقوق جامعة الجزائر 01
البريد الإلكتروني:
Bennouisalah764@gmail.com

الاجتهاد القضائي كآلية لتحقيق الأمن القانوني

الملخص:

يعتبر الأمن القانوني من أهم المقومات التي تبنى على أساسها المنظومة القانونية القوية والفعالة، حيث تسعى الدولة للتحقيق العدل بين جميع الأفراد وهذا الأمر لا يتأتى إلا من خلال استقرار ووضوح القواعد القانونية، وإمكانية الوصول إليها من الجميع ، لكن مع الحركية والتطور التي عرفها المجتمع كان لها الدور في تطور حركة التشريع قصد مواكبة ومسايرة جميع هذه التغيرات، على اعتبار أن التشريع وجد من أجل تلبية حاجيات الافراد وتعبير عن طموحاتهم المشروعة إلا أن هذه الحركية كانت لها انعكاسات على التشريعات في حد ذاتها، لاسيما مع ظهور مشكلة التضخم التشريعي وأكثر من ذلك ظهور العديد من المشاكل خاصة فيما يتعلق بتعارض بعض الاحكام التشريعية وتناقضها أو غموضها، ما دفع في كثير من الأحيان من القضاء للاجتهاد من أجل إيجاد حلول للقضايا المرفوعة أمامه، إلا أن الاجتهاد القضائي بوصفه عمل وابتكار من القاضي تعتريه الكثير من الأخطار لا سيما ما تعلق باستقرار القاعدة الاجتهادية وانعكاساتها على مسألة الأمن القانوني خاصة في حالة التراجع أو تعديل الاجتهاد القضائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الإجتهاد القضائي، المنضومة القانونية.

Judicial exhaustion as a mechanism for achieving legal certainty

Abstract:

Legal security is considered one of the most important components on the basis of which a strong and effective legal system is built, as the state seeks to achieve justice among all individuals. This can only be achieved through the stability and clarity of legal rules, and the possibility of accessing them from everyone. However, with the movement and development that society has known, it has played a role in the development of the legislative movement in order to keep pace with all these changes Considering that legislation existed in order to meet the needs of individuals and express their legitimate ambitions, this movement had repercussions on legislation itself, especially with the emergence of the problem of legislative inflation and more than that

the emergence of many problems, especially with regard to the conflict, contradiction or ambiguity of some legislative provisions, which often prompted the judiciary to strive to find solutions to the cases brought before it However, judicial jurisprudence, as a work and innovation of the judge, is plagued by many dangers, especially those related to the stability of the jurisprudential rule and its repercussions on the issue of legal security, especially in the event of a decline or amendment of judicial jurisprudence.
***Keywords**: Legal security, judicial stress, legal system.*

د/ سعـــاد رحـــلي
كليـــة الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة
جامعة أدرار
البريد الكتروني:
Sou.rahli@univ-adrar.edu.dz

رقابة الدفع بعدم الدستورية كضمانة لتعزيز الأمن القانوني في الجزائر.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة رقابة الدفع بعدم الدستورية باعتبارها إحدى أهم الآليات الحديثة لحماية الحقوق والحريات الفردية، وتعزيز مبدأ الأمن القانوني في النظام الدستوري الجزائري.

فمن خلال إدراج هذه الرقابة في دستور 2020، أقرّ المشرّع حق المواطن في الطعن في دستورية القوانين التي تُطبّق عليه أمام القضاء، مما يشكل نقلة نوعية في مفهوم الرقابة الدستورية، ويحوّلها من رقابة نخبوية إلى رقابة ديمقراطية تشاركية. تناول البحث العلاقة بين الأمن القانوني واستقرار النظام التشريعي، وبيّن أن آلية الدفع بعدم الدستورية تُمكّن من تصحيح النصوص المخالفة للدستور، وبالتالي تحقيق الطمأنينة القانونية للمواطن.

ورغم أهمية هذه الآلية، إلا أن تطبيقها العملي ما زال يواجه عراقيل قانونية وإجرائية تحدّ من فعاليتها، مثل تعقيد شروط الدفع وضعف الوعي الدستوري لدى المتقاضين.

خلص البحث إلى أن تعزيز الأمن القانوني في الجزائر يمرّ حتمًا عبر تفعيل رقابة الدفع بعدم الدستورية بصورة أكثر فعالية وشفافية، وتبسيط مسارها الإجرائي، وتدعيم استقلال المحكمة الدستورية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانون، رقابة الدفع، المحكمة الدستورية.

Payment control as a guarantee of constitutionality to strengthen legal security in Algeria.

Abstract :

This research aims to examine the mechanism of constitutional review by exception (unconstitutionality plea) as a key tool for protecting individual rights and strengthening the principle of legal security within the Algerian constitutional system. By introducing this mechanism in the 2020 Constitution, the Algerian legislator recognized citizens' right to challenge the constitutionality of laws applied to them before the courts. This reform represents a major step toward a participatory and

democratic form of constitutional justice, ensuring that legal rules comply with the Constitution in real judicial practice.

The study explores the relationship between legal security and the stability of the legal order, emphasizing that the unconstitutionality plea allows for the correction of unconstitutional provisions, thereby enhancing citizens' trust and legal predictability. However, the research highlights several legal and procedural challenges limiting the effectiveness of this mechanism, such as the complexity of admissibility conditions and the limited constitutional awareness among litigants.

It concludes that promoting legal security in Algeria requires a more effective and transparent implementation of the unconstitutionality plea, simplification of its procedural pathway, and reinforcement of the independence of the Constitutional Court
***Keywords**: Legal security, payment control, Constitutional Court.*